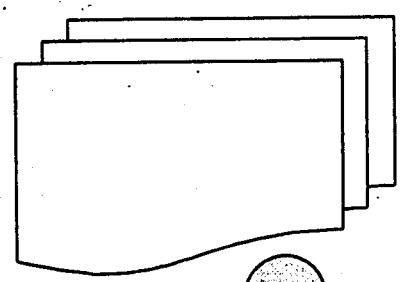

جزيرة طاشيوز

وأحوالها السياسية تحت إدارة محمد علي وخلفائه

إعداد

د/ عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد

المدرس بقسم التاريخ بالكلية

لجنة التحكيم

أ.د/ السعيد رزق محمد حجاج — عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د/مالك محمد أحمد رشوان — عضو اللجنة العلمية المحكمة

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم عليهم أجمعين .

وبعد :

فمما لا شك فيه أن عصر محمد علي يعتبر بداية لمرحلة جديدة في تاريخ مصر، فتحولت من مجرد ولاية عثمانية تابعة يحكمها والٍ من قبل السلطان إلى دولة مستقلة، يحكمها والٍ قوي، له سياسته الخاصة لتحقيق أطماعه وأهدافه، التي تختلف كلياً عمن سبقه من ولاة مصر .

ولعل أهم ما يميز عصر محمد علي اتساع رقعة دولته وشمولها لعدة أقاليم، وقد تنوعت الوسائل التي أخضع بها محمد علي هذه الأقاليم لحكمه، فمنها ما كان مكافأة له، نظير مساعدته للدولة العثمانية ونجدته لها في حروبها كبلاد الحجاز وكريت، ومنها ما كان رغماً عن إرادة السلطان العثماني كبلاد الشام، وأياً ما كان الأمر فإن خضوع هذه البلاد لحكم محمد علي كان من الأهداف التي كانت في تخطيط محمد علي وعقله، التي عمل على تحقيقها عندما جهز جيوشه، وأرهق مالية مصر وشعبها لخوض هذه الحروب .

وإلى جانب ذلك فقد كان هناك مناطق يمكن أن نقول عنها أنها كانت في قلب محمد علي، تحركه تجاهها عاطفة شخصية قديمة ترجع إلى أيام صباه وشبابه قبل أن يهبط أرض مصر، وكانت جزيرة طاشيوز إحدى جزر بحر إيجة المقابلة لساحل مدينة قولة مسقط رأس محمد علي مثالاً واضحاً لهذه المناطق، فقد كان الحصول على طاشيوز وحكمها إحدى الأمنيات العزيزة التي عمل محمد علي على تحقيقها منذ بداية حكمه، وقبل أن يقدم للدولة العثمانية أي خدمات، بل في وقت كانت تعمل

على إزاحته عن حكم مصر، حتى تمكن من الحصول عليها في سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م كمكافأة له على استرداد بلاد الحجاز للسيادة العثمانية .

وكان لعاطفة محمد علي تجاه طاشيوز أثر كبير في إدارته لشئون الجزيرة وموقفه من أهلها، والذي اختلف تماماً عن موقفه من مصر وشعبها، كما كان الحفاظ على طاشيوز والدفاع عنها ضد هجمات القراصنة اليونانيين أحد الأسباب التي دفعته إلى توجيه جيشه إلى ميادين جديدة، ومشاركة الدولة العثمانية في قمع الثورة اليونانية .

وإلى جانب الأهمية السياسية والعسكرية لطاشيوز فقد كان لها أهمية اقتصادية ؛ حيث كانت الأصل الذي قام عليه أكبر أوقاف أسرة محمد علي وهو وقف قولة، الذي أنشأه ليصرف على المنشآت الخيرية التي قرر إنشائها في قولة، والتي زاد عليها بعد ذلك أوقافه من جفالكه في مصر، كما كانت طاشيوز مصدراً مهماً لاستيراد الأخشاب لمشروعات محمد علي العمرانية في مصر، إضافة إلى ذلك كانت غنية بالثروات المعدنية حتى أشار إليها بعض المعاصرين بـ (طاشيوز الذهبية) .

وقد أولى خلفاء محمد علي عناية بطاشيوز، وخاصة الخديو عباس حلمي الثاني ـــ المعروف بإطماعه في الأوقاف ـــ الذي أدى اهتمامه بطاشيوز إلى الاصطدام بأهالي طاشيوز مما أدى إلى تدخل السلطان عبد الحميد الثاني ؛ فأضاف إلى الأزمات السياسية التي كانت بينه وبين السلطان أزمة جديدة كان لها أثر كبير على العلاقات المصرية العثمانية، كما كان لها أثر على علاقاته مع سلطات الاحتلال الإنجليزي في مصر، وقد أدت مواقف الخديو عباس السياسية ـــ إلى جانب ظهور أطماع لبعض الدول الأوروبية في طاشيوز ـــ إلى إقدام الدولة العثمانية في سنة ١٩٠٢م إلى احتلال طاشيوز عسكرياً، وإخراجها من الإدارة الخديوية .

والبحث الذي بين أيدينا يعرض للجانب السياسي من تاريخ طاشيوز، وأثره على سياسة محمد علي وخلفائه ؛ حيث كانت طاشيوز محوراً مهماً في العلاقات المصرية العثمانية أما بالنسبة

للجوانب الاقتصادية والإدارية من تاريخ طاشيوز تحت إدارة محمد علي وخلفائه فهي من الأهمية بمكان، كما تتوافر لها مادة وثائقية غزيرة بما يجعلها تصلح لدراسات مستقلة ومفصلة .

ويهمنا هنا أن نذكر أن إدارة طاشيوز طوال هذه الفترة كانت مرتبطة بوقف قولة ونظارته، فلم تكن (مصرية) بالمعنى الكامل، بل يمكننا أن نقول أنها كانت (علوية) أو (خديوية) كما أشارت المصادر المعاصرة .

والله الموفق،،

تمهيد :

تقع جزيرة طاشيوز في أقصى شمال الأرخبيل [١] الرومي المعروف ببحر إيجة [٢] على بعد كيلو مترين من ساحل مدينة قولة، وقد وردت في المصادر المعاصرة بعدة صيغ : ثاسوس، تاسوس، طاسوس، ومن أسمائها القديمة : Odonis , Aethria , Aeria, Thassus, Chrysa [٣] ووردت في الوثائق المصرية " طاش أوزي " [٤] و " طاشوزه " [٥] وفي الوقائع المصرية " طازوز " [٦]، و"طاشوزوا "[٧]، وتبلغ مساحتها ١٣٨ ميلاً مربعاً تقريباً [٨]، وتتكون من عدد من القرى ورد منها

---

(١) أرخبيل : **Archipel** كلمة يونانية معناها " مجتمع الجزائر " والمراد بها الجزر اليونانية في بحر الروم .أحمد زكي بك، قاموس الجغرافيا القديمة، المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م، ص ٩ .

(٢) إيجة : **Egee** ورد اسمه في التوراة " بحر هيجاي " ويسمى إيجيوس وإيجياس باسم رجل من اليونان . المرجع السابق، ص ٩ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢، وينظر أيضاً :محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، بيروت، دار الفكر، المجلد الخامس، ص ٦٥٧ .

(٤) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ١، دفتر ١، رقم ١٠٦، من محمد علي باشا إلى الأفندي القبو كتخذا، في ١٥ ربيع الأول ١٢٢٨هـ / ١٨ مارس ١٨١٣م.

(٥) عابدين س ١/١/٥، تلخيص الفرمانات السلطانية، رقم ١٨٨، أواخر رجب ١٢٢٧هـ / أوائل أغسطس ١٨١٢م.

(٦) الوقائع المصرية ، ٣ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٧) الوقائع المصرية، ٢٥ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٨) المؤيد، ٥ ديسمبر ١٩٠٦م.

في الوثائق : بنائي، قاكراكي، موريس، بوته، بولفاري، حساوت (حزاوت) [1] وطالوز (طلوز ــ طلوس) وهي مركز الإدارة، وليمان (ليمنياس) [2].

وقد دخلت طاشيوز تحت الحكم العثماني في عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ ــ ١٤٨١م)حيث استولى عليها القائد العثماني يونس بك بغير حرب سنة ٨٥٨هـ / ١٤٥٥[3].

ورغم ندرة المعلومات الواردة عن جزيرة طاشيوز إلا أن الفرمان الذي أصدره السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ــ ١٨٣٩م) في ٢٧ ربيع الأول ١٢٢٨هـ / ٣٠ مارس ١٨١٣م بمنح الجزيرة لمحمد علي، يقدم لنا بعض التفاصيل المهمة عنها فقد ورد فيه أن السلطان محمود الأول(١٧٣٠ ــ ١٧٥٤م)قام في سنة ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م بإيقاف الجزيرة على الحرمين الشريفين وعلى " الكتبخانة الجليلة الموجودة بجوار مسجد أيا صوفيا الكبير "، وفي سنة ١١٧٣هـ /١٧٥٩م ــ في عهد السلطان عبد الحميد الأول ــ صدر خط همايوني بربط جزية للجزيرة وأصبحت تعطي بالالتزام كما تقرر إسناد إدارة الجزيرة وعائداتها إلى " خزينة الترسانة الهمايونية " بعد استيفاء حقوق الأوقاف المذكورة، كما كان للترسانة الهمايونية وقت الحاجة أخذ ما يلزمها من أخشاب الجزيرة، كما كان يحصل من الجزيرة مبلغ ٥٠٠٠ قرش تحت بند " بدلية السفن " ثم تقرر بعد ذلك إلحاق كل هذه الإيرادات بأوقاف السلطان محمود المشار إليها . [4]

---

(١) محافظ الأبحاث، رقم ١٣٩، وثيقتان من : معية تركي، دفتر ١٤، رقم ٥٢٩ و ٥٣٠، من الجناب العالي إلى حاكم طاشيوز، في غرة صفر ١٢٤٠هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٢٤م .

(٢) بحرا برا، محفظة رقم ١٦، رقم ٦٩، من الحاج مصطفى حاكم جزيرة طاشيوز إلى الجناب العالي، بدون تاريخ، ومحفظة رقم ١٨، وثيقة رقم ١١٧، من حسن بك مأمور قطع الأخشاب إلى قبوكتخدا الآستانة، في ١٩ شوال ١٢٦٨هـ / ٦ أغسطس ١٨٥٢م.

(٣) إبراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ص ٦٥ .

(٤) محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٩، ملف طاشيوز .

وتشير الفرمانات الواردة إلى محمد علي أن إدارة الجزيرة ـــ كغيرها من جزر البحر الأبيض ـــ كانت من اختصاص خزينة الترسانة العامرة [١]، أما منح الالتزامات الموجودة بالجزيرة فكان يتم ببراءات سلطانية بنظام الحصص كما نرى في البراءة الصادرة بمنح عثمان بك ابن محمد خليل ناظر درامه [٢] ثُمن مقاطعة طاشيوز مدى الحياة [٣] والبراءة الصادرة بمنح المدعو " أحمد حصة قدرها نصف الثمن وربع الثمن من مقاطعة طاشوز الموقوفة على الحرمين المحترمين مدى الحياة حسب نظام استغلال الأراضي الأميرية والأراضي الخاصة ... بمناسبة الجلوس السلطاني ". [٤]

دخول طاشيوز تحت إدارة محمد علي :

بدأ محمد علي سعيه للحصول على إدارة طاشيوز بعد استقراره في حكم مصر بفترة وجيزة في سنة ١٨٠٧م، حيث طلب من السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ـــ ١٨٠٧م) منحه الجزيرة مقابل بعض الأموال التي يدفعها للخزينة العثمانية [٥]، وتصور لنا الوثائق حرص محمد علي على الحصول على طاشيوز حيث استأنف مساعيه في عهد السلطان محمود الثاني فقد كتب في سنة

---

(١) محافظ الأبحاث، رقم ١٣٩، وثيقة من محفظة رقم ١١٥ عابدين، من مصطفى مظلوم إلى الجناب العالي، في ٢٦ صفر ١٢٥٨هـ / ٨ أبريل ١٨٤٨م.

(٢) درامه : وتكتب أيضاً دراما **Drama** مدينة فى شمال شرق اليونان قرب حدود بلغاريا وهى سوق مشهورة بتجارة التبغ .

المنجد قاموس فى اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، ١٩٨٤م، ص ٢٨٤

(٣) عابدين س ١/١/٥، براءة رقم ٩٥، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٢٣هـ / ٢٣ مارس ١٨٠٨م .

(٤) المصدر السابق، رقم ١٠٥، ٢٢ شعبان ١٢٢٣هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٠٨م بمناسبة جلوس السلطان محمود الثاني، وينظر أيضاً رقم ١٨٨ بتاريخ أواخر رجب ١٢٢٧هـ / أوائل أغسطس ١٨١٢م، ورقم ١٩١ بتاريخ ٣ شعبان ١٢٢٧هـ / ١٢ أغسطس ١٨١٢م.

(٥) مصر الفتاة، ١٧ أكتوبر ١٩٠٩م .

١٢٢٨هـ / ١٨١٣م إلى وكيله في الآستانة : " لقد أشرت أن أملي الذي أجتهد في تحقيقه هو إدخال مقاطعة طاش أوزي تحت حكمي، ومن ثمّ فإني أريد أن ألمس من قريب مدى همتك في تحقيق هذا الأمل، فأرني هذه الهمة، وذلك ببذل جهد جبار لدى أولياء الأمور طبقاً لما أبلغتني به في خطابك، وبمقتضى المودة والولاء اللذين تكنهما لي في شخصك الكريم حتى يتحقق هذا الأمل، وهذا أهم مطلب أريد تحقيقه على يديكم " . (١)

وإذا أردنا أن نحلل سبب هذا الاهتمام من محمد علي بضم طاشيوز نذكر أن كثيراً من الصحف قد أشارت إبان أزمة سنة ١٩٠٢م بين الخديو عباس والدولة العثمانية أن محمد علي قد ولد في طاشيوز خلافاً لما هو معروف وشائع عن ولادته في مدينة قولة واشتهاره باسم محمد علي القولة لي (القوللي) (٢) ويؤيد ذلك ما ورد في العريضة التي قدمها خورشيد شوكت أفندي " صهر سليمان أغا سلحدار سابق " رفيق محمد علي منذ صباه وفي رحلته وحضوره إلى مصر وسلحدار محمد علي حتى وفاته سنة ١٨٤٤م، والتي ورد فيها :

---

(١) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ١، دفتر ١، رقم ١٠٦، من محمد علي والي مصر إلى القبوكتخدا، في ١٥ ربيع الأول ١٢٢٨هـ / ١٨ مارس ١٨١٣م، وتوجد ترجمة أخرى لهذه الوثيقة في محفظة رقم ١٢٩ (أبحاث) ملف طاشيوز، بتصرف بسيط مع اتحاد المعنى الذي يصور حرص محمد علي على الحصول على طاشيوز، ويؤكد أن هناك مكاتبات سابقة مع القبوكتخدا في هذا الشأن .

(٢) الأفكار، ٢١ أكتوبر ١٩٠٩م، مصر الفتاة ١٧ أكتوبر ١٩٠٩م.وقد ورد في مقال عن طاشيوز على موقع www. Wikipedia .com أن بعض الآراء تذكر أن محمد علي إما ولد في طاشيوز أو قضى طفولته فيها Muhammad Ali had either been born or spent his infancy on Thasos

ولمزيد من التفصيل عن أصل محمد علي باشا ونسبه ينظر:محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٥، تاريخ محمد علي باشا وأفراد أسرته مستخرج من كتب التاريخ التركية .

" ولما ناداهما نداء الحق بلسان القدرة والعظمة بأن يبارحا مسقط رأسهما جزيرة قولة (طاشوز) والمجيء للقطر المصري لاستكمال مقصودهما " . (١)

انتهز محمد علي فرصة انتصارات جيوشه في بلاد العرب وتمكنها من استرداد مكة والمدينة للمطالبة بمنحه طاشيوز، لذلك استجاب له السلطان محمود الثاني فقرر منحه طاشيوز مكافأة له (٢) وأصدر فرماناً بذلك في ٧ ربيع الأول ١٢٢٨ هـ /١٠مارس ١٨١٣م . وقد نص في الفرمان على تسليم الجزيرة لوكيل محمد علي في الآستانة نجيب بك وتسليمه جميع قوائم أسهم فوائض ملتزمي الجزيرة، وإعطائه قوائم أصحاب الأملاك الذين يدفعون المعجلة (الحلوان) وتكريماً لمحمد علي قرر السلطان خصم مرتبات السلطان والجمارك ورسوم الأخشاب وبدلية السفن فتكون لمحمد علي مع عدم إلزامه بتقديم أي أموال (معجلة) مقابل ذلك، على أن يلتزم فقط بدفع الجزية المقررة على أهالي الجزيرة، ونص في آخر الفرمان على أن " تكون الجزيرة المذكورة بعد الآن ملكية للمشار إليه يضبط ويتصرف فيها كيفما شاء، وليس لأي طرف من الأطراف الأخرى بأي وجه من الوجوه التدخل أو الاعتراض " . (٣)

ورد في فرمان تمليك طاشيوز أن ذلك " بناء على ما أفاد القبوكتخدا عن نيته ـــ أى محمد علي ـــ لبناء جامع مع شريف وجعله تحت نظام الوقف " (٤) ؛ لذلك فقد قام محمد علي في ٢٥ جمادى الثانية ١٢٢٨هـ / ٢٤ يونيو ١٨١٣م بوقف ما يفضل من إيرادات جزيرة طاشيوز بعد مصروفات إدارتها على المنشآت التي قرر الشروع في بنائها في قولة، وأكد هذا الوقف بحجة ثانية في ١١ ربيع الثاني ١٢٣١هـ /١١مارس ١٨١٦م، وغيرها من حجج وقف قولة بالإيقاف أو الضم

---

(١) عابدين، الأوقاف، محفظة ١٦٧، عريضة من خورشيد بشوكت إلى الخديو، بتاريخ ١٦ مايو ١٩١٠م .

(٢) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٧، دفتر ٣٥ ج ١، رقم ٨٤، من الخديو عباس حلمي الثاني إلى الكاتب الأول بالقصر السلطاني ، في ٧ رجب ١٣٢٠هـ / ٩ أكتوبر ١٩٠٢م.

(٣) محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١٣٩، ملف طاشيوز .

(٤) المصدر نفسه .

المؤرخة بـ ٢٥ شعبان ١٢٥٧هـ / ١١أكتوبر ١٨٤١ م، و٥ذي الحجة ١٢٥٨هـ / ٦يناير ١٨٤٣م، و١٥ صفر ١٢٥٩هـ / ١٧مارس ١٨٤٣م، و١٥ شوال ١٢٥٩هـ / ٨ نوفمبر ١٨٤٣م، وآخرها في عهد محمد علي المؤرخه بـ ٥ جمادي الثانية ١٢٦٠هـ / ٢١ يونيو ١٨٤٤م. (١)

أحوال الجزيرة تحت إدارة محمد علي :

بحصول محمد علي الجزيرة بدأ في ترتيب إدارتها، ولما كان الهدف من الحصول على طاشيوز مالياً فقد كان الطابع المالي هو الغالب على الإدارة، فأصدر أمرًا بإحالة " مقاطعة طاشيوز " على خليل أغا أحد أقاربه مقابل بدل إلتزام ٧٥٠٠٠ قرش سنوياً (٢) وبناء على ذلك تولى خليل أغا شئون الضبط والربط في الجزيرة، إلا أنه أساء معاملة الأهالي مما دفعهم للتوجه إلى قبو كتخدا(٣) محمد علي في الآستانة (نجيب أفندي) للتظلم من تصرفاته وذكروا أنهم لم تعد ليهم طاقة لاحتمال غراماته وطالبوا بعزله، وفي نفس الوقت جاءت الأخبار لنجيب أفندي بقدوم مجموعة أخرى لنفس السبب، بينما غادر عدد من الأهالي الجزيرة وتفرقوا في البلاد المجاورة هرباً من جور خليل أغا وظلمه ؛ حيث أثبتت تحقيقات نجيب أفندي أنه أرهق الأهالي " بل أنه حصل في ظرف شهرين من الغرامات ما لا يمكن لحاكم جبار أن يحصله في سنتين أو ثلاثة وكذلك لم ينظر إلى تشتت الرعايا في

---

(١) توجد نسخة من جميع حجج وقف قولة وطاشيوز في : ديوان خديوي تركي، وثائق إلى جهات، محفظة رقم ١، ملف رقم ٢ .

(٢) بحرا برا، محفظة ١٥، رقم ٨٠، من خليل أغا إلى الجناب العالي، بدون تاريخ .

(٣) قبو كتخدا : أصلها قبو كتخداسي، تركية مكونة من كلمتين (قبو) بمعنى باب أو سدة أو دارة الحكومة، و (كتخدا) أي وكيل، والقبو كتخدا : المعتمد بتسريع أشغال الولايات في دوائر السلطنة . محمد علي الأنسي، قاموس اللغة العثمانية (الدراري اللامعات في منتخبات اللغات) ص ٤١٢.

البلاد المجاورة شاكين باكين " عند ذلك قرر نجيب أفندي بالاتفاق مع إبراهام بك بازركان[1] محمد علي عزل خليل أغا وتعيين على أغا ذو الفقار حاكماً للجزيرة بصورة مؤقتة[2]

رفض خليل أغا قرار عزله وأرسل إلى محمد علي في مصر يستغيث به، وأدعى أن نجيب أفندي هو الذي حرض " بعض الأشرار " للشكوى، وذكر أنه تمكن من " توطيد ضبط وربط الجزيرة وتنظيم شئونها " . [3]

قرر محمد علي تعيين مصطفى أغا حاكماً على الجزيرة، وحاول التخفيف عن الأهالي عندما علم بالضائقة التي يمرون بها في سنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٩م فأمر بإرسال ١٥٠٠ إردباً من القمح الرشيدي للجزيرة، وقد أيقن محمد علي أن سياسة موظفيه السبب في الاضطرابات التي يقوم بها الأهالي، فقرر في رمضان ١٢٣٤هـ / يونيو ١٨١٩م إرسال محمد أفندي أمين جمرك قولة إلى طاشيوز لمراجعة حسابات الجزيرة، وحمله خطاباً إلى حاكم الجزيرة وقاضي الجزيرة وأعيانها، طلب منهم أن يعقدوا اجتماعاً لمعرفة حسابات الجزيرة وكتابتها على وجه الدقة والصواب موضحاً لهم أن هدفه من وضع الجزيرة تحت إدارته " صيانتهم من الظلم والتعدي وتأمين إقامتهم بكمال

---

(١) بازركان : وتكتب أيضاً بازرجان فارسية تعني المشتغل بالمصالح التجارية، ولها عدة استعمالات والمراد بها هنا أحد أتباع الوالي المختصين بمعاونته في الشئون الإدارية، كان يحضره الباشا القادم إلى مصر من ضمن حاشيته، وتنتهي مدة عمله بانتهاء مدة الباشا التابع له، وفي بعض الأحيان كان يبقى في مصر إذا طابت الإقامة فيها للعمل مع الباشا الجديد.

د . ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨م، ص ١٠٠، ١٠١، ٤٤١ .ويتضح من السياق أن هذا البازركان كان موجوداً في هذه الفترة في الآستانة .

(٢) بحرا برا، محفظة ٣، رقم ١١٨، من نجيب أفندي القبو كتخدا إلى الجناب العالي، في ٥ ذي الحجة ١٢٢٩هـ / ١٧ نوفمبر ١٨١٤م.

(٣) بحرا برا، محفظة ١٥، رقم ٨٠، من خليل أغا إلى الجناب العالي، بدون تاريخ .

الرفاهية والاستراحة ... ومعرفة كيفية أحوال فقراء الجزيرة هل هم محميون مصونون من الجـور والتعدي أم لا " . (١)

رغم هذه الإجراءات التي اتخذها محمد علي فقد عادت الاضطرابات من جديد، حيث أرسل مصطفى أغا مذكرة طويلة ذكر فيها امتناع أهالي قرية "طولوز" بزعامة عمدتهم " آجي(٢) يوركي " عن تأدية الأموال المتأخرة عليهم والتي وصلت إلى ثلاث سنوات، واتفاق عمدتي قريتي " ليمان" بزعامة "آجي رافشي" وقرية حزاوت بزعامة " يوركي " على الانضمام إلى المعارضين من أهالي طولوز ودعوة باقي قرى الجزيرة للانضمام إليهم والثورة ضد حاكم الجزيرة، وقد أرسل مصطفى أغا إلى قادة الاضطرابات مندوباً ليقف على أسباب ثورتهم ومطالبهم على أن يعبروا عنها دون خوف، فحددوا اعتراضاتهم ومطالب على النحو التالي :

ـــ إن مصاريف قصر الحاكم وضباط القرى باهظة جداً .

ـــ إن مصطفى أغا بلغ سن الكبر ولا يستطيع إدارة الجزيرة .

ولذلك فقد طلبوا منه أن يغادر الجزيرة إلى قولة ويعين وكيلاً عنه في إدارة الجزيرة، وقـد أبدى مصطفى أغا استعداده لأن يصرف على قصره من مرتبات محمد علي ولا يحملهم شيئاً منـها إلا أنه ـــ رغم اعترافه بكبر سنه وعدم قدرته على إدارة أحوال الجزيرة ـــ رفض مطالبهم بمغادرة الجزيرة ما لم يأته أمر من محمد علي، وأما بالنسبة لرجال الضبط فأجابهم بأنه يمكن الاستغناء عنهم إذا هدأت الأحوال في الجزيرة، وذكر مصطفى أغا أنه علم بتوجه زعماء الاضطرابات إلى الآستانة

---

(١) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة رقم ٣، دفتر ٤، رقم ٣٨، من الجناب العالي إلى محمد أفندي أمين جمرك قولة، في ٣ رمضان ١٢٣٤هـ / ٦ يونيو ١٨١٩م.

(٢) آجي : لقب يطلق على من زار القدس من المسيحيين، وهى مخففة من كلمـة (حـاجي) .ينظـر : ذوات تركي، محفظة ٢، من الجناب الخديو محمد علي باشا إلى حاكم طاشيوز درويش أغا، في ١٨ رمضان ١٢٥٢ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٣٦م .

لتقديم شكاوى للحكومة العثمانية، وأنهم يستغلون الأهالي فيجمعون منهم أموالاً باهظة بدعوى أنهم مسافرون لتقديم هذه الشكاوى من أجلهم . (١)

أرسل مصطفى أغا بهذه التفاصيل مع تابعه حسن أغا القولة لي فوصل إلى الإسكندرية في نفس الوقت الذي أتت فيه مكاتبات من القبوكتخدا إلى محمد علي عن أسباب هذه الاضطرابات (٢)، والتي اتضح منها أن السبب في ذلك تصرفات رئيس الضباط (رئيس الشحنة) وتجاوزاتهم ضد الأهالي، واستغلالهم لعجز مصطفى أغا عن القيام بمهامه، لذلك عمل محمد علي على تهدئة نفوس الأهالي فأرسل إلى مصطفى أغا لإبلاغ " رؤساء الشحنة " يحذرهم من تكرار مخالفاتهم، وأنه سيغمض عينه عنهم هذه المرة وإلا ففي المرة القادمة " فأقسم برب الكعبة أني مرسل رجالاً مخصوصين يقبضون على جميعهم ويكسرون أدمغتهم " ودعاهم إلى التحلي بأخلاق الإسلام والإنسانية في معاملة الرعايا، وعدم مخالفة أوامر الحاكم، كما أمر محمد علي مصطفى أغا أن يستدعي جميع عمد الجزيرة ويقرأ عليهم مرسوماً للعمل بموجبه، وطلب إخباره بموقف كلا الطائفتين : الضباط والأهالي، وحذره من أي إهمال أو تسامح إزاء أي مخطئ من الطرفين . (٣)

وقد تضمن المرسوم الذي وجهه محمد علي إلى عمد الجزيرة (برستوسي) نفس الأوامر التي وجهها إلى الضباط، إلى جانب أنه قد جمع بين الترغيب والترهيب ومما ورد فيه : " وأما أنتم يا برستوسي الجزيرة فعليكم أن ترجعوا إلى رشدكم وصوابكم فتقلعوا عن أخلاقكم وعاداتكم القديمة ... " وكوسيلة لاستمالة عمد الجزيرة والأهالي فقد أمرهم بأنه إذا وجدت أي أسباب للشكوى

---

(١) بحرا برا، محفظة ١٦، رقم ٦٩، من الحاج مصطفى ويوده (حاكم) جزيرة طاشيوز إلى الجناب العالي، بدون تاريخ .

(٢) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، رقم ٢٦، أمر من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في ١١ صفر ١٢٣٦هـ / ١٧ نوفمبر ١٨٢٠م.

(٣) المصدر السابق، رقم ٤٥، أمر من الجناب العالي إلى الحاج مصطفى أغا حاكم جزيرة طاشيوز، في ١٩ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٢٠م.

فعليهم بالذهاب إلى القبو كتخدا أو الحضور إليه في مصر قاصداً بذلك قطع الطريق علـى الإدارة العثمانية للتدخل في أمور الجزيرة، ولذلك فقد أخبرهم بأنه سيتحمل نفقات مـن يحـضر بهـذه الشكاوى، وحذرهم من تكليف الأهالي بجمع أى أموال كما ورد في مكاتبات مصطفى أغا، وفي نهاية المرسوم خاطبهم بقوله : " فعليكم أن تعملوا بموجبه ومقتضاه غير مبيحي العمل بمـا يخـالف رضانا فتصونوا أنفسكم من الوقوع في الندم " (١).

حضر بعد ذلك أحد قوجه باشية (٢) الجزيرة ويدعي لاسفرى إلى مصر لرفع عريضة من الأهالي إلى محمد علي فأحسن استقباله وأنعم عليه بـ ٢٥٠٠ قرشاً (٣) كمـا قـرر إعادتـه إلى الجزيرة على نفقته بعد أن وعده باتخاذ اللازم نحو أهالي الجزيرة، وإزالة أسـباب شـكايتهم (٤)، وأرسل محمد علي إلى مصطفى أغا يأمره بالعمل بما يريح الرعايا، وألا يألوا جهداً في توصية رجال "

(١) المصدر السابق، رقم ٤٦، مرسوم من الجناب العالي إلى برستوسي (رؤساء المـسيحيين) جزيـرة طاشـيوز كبارهم وصغارهم وإلى عمدهم، في ١٩ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٢٠م.

(٢) قوجه باشية : جمع قوجا باشي kocabaci الاسم الذي أطلق على مختارى (جمع مختار بمعنى عمدة) القى النصرانية .

د. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنيـة، الرياض ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ١٨٦ .

(٣) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، رقم ٩٨، من الجناب العالي إلى مدير الخزينة، في ١٣ ربيع الأول ١٢٣٦هـ / ١٩ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٤) المصدر السابق، رقم ٩٩، من الجناب العالي إلى الترجمان الخواجة بوغوص، في نفس التاريخ .

العسس" للعمل بما أمرهم به من قبل [1]، كما أصدر مرسوماً آخر وجهه إلى أهالي الجزيرة تأكيداً لما ورد في المرسوم السابق [2] .

أيقن محمد علي أن مصطفى أغا لن يتمكن من إدارة الجزيرة على النحو المطلوب لكبر سنه وعجزه وإنصاته لكلام رجال العسس، وأن من الأفضل تغييره لكي تستقر الأحوال، إلا أنه رأى أن عزله في هذا الوقت سيغري أهالي الجزيرة بمزيد من المطالب، ولذلك اكتفى بوعدهم بأنه سيعمل على راحتهم، وفي الوقت نفسه كتب إلى القبوكتخدا لعمل اللازم لتغيير الحاكم، وبحيث لا يظهر أن تغييره بناء على طلب الأهالي، فطلب منه أن يبحث عن رجل مناسب ليتولى أعمال الجزيرة اعتباراً من شهر مارس (١٨٢١م) وهو الموعد المعتاد لتعيين الحاكم الجديد أو تجديد تعيين الحاكم الموجود وأول السنة المالية في إدارة الجزيرة، كما طلب منه أن يخاطب الأهالي ليركنوا إلى الهدوء وعدم إثارة المشكلات . [3]

على الرغم من تنبيهات محمد علي والقبو كتخدا لحاكم الجزيرة وضباطها إلا إنهم ازدادوا شدة في معاملة الأهالي، ونشروا الرعب والخوف في قلوبهم مما اضطر كثيراً منهم إلى ترك الجزيرة إلى الجزر المحيطة بها، وأعلنوا عدم عودتهم إلا إذا عين حاكم جديد، ولما كان هذا الوقت موعد جمع محاصيل الجزيرة فقد طلب منهم نجيب أفندي العودة وحاول إقناعهم بشتى الوسائل إلا أنهم رفضوا ؛ لذلك قرر تعيين طيار أغا حاكماً على الجزيرة، على أن تقتصر مهمته على العناية بجمع المحاصيل

---

(١) المصدر السابق، رقم ٩٠، من الجناب العالي إلى مصطفى أغا حاكم جزيرة طاشيوز، في ١٤ ربيع الأول ١٢٣٦هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٢٠م .

(٢) المصدر السابق، رقم ٩١، مرسوم من الجناب العالي إلى برستوسي جزيرة طاشيوز كبارهم وصغارهم وإلى عمدهم، في نفس التاريخ .

(٣) المصدر السابق، رقم ٩٣، أمر من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في نفس التاريخ.

وجلب الفارين من الأهالي والنظر في أمرهم، على أن لا يتداخل في شئون الجزيرة قبل أول مارس.[1]

وقد شهدت هذه الفترة بداية الاضطرابات في البحر المتوسط بسبب الثورة اليونانية مما أدى إلى تأخر وصول البريد إلى محمد علي فلم يعلم بهذه التطورات إلا في منتصف شهر مارس سنة ١٨٢١م، فاستحسنها وأعلن سروره وطلب من نجيب أفندي العمل بمقتضاها .[2]

موقف أهالي طاشيوز أثناء الحروب اليونانية :

في أبريل سنة ١٨٢١م، اغتنم اليونانيون فرصة الفتنة التي أشعل علي باشا نارها في يانينا فرفعوا حالة العصيان [3]، وتوالى نجاح الثوار اليونانيين فانتشرت سفنهم في البحر المتوسط وبحر إيجة، وأصبحت خطراً عظيماً وقرصنة شديدة ضد السفن الإسلامية، واستطاعت أن تبسط سيطرتها على الطرق البحرية، وكادت أن تعزل الدولة العثمانية عن ولاياتها المطلة على البحر المتوسط، مما اضطرها للاستنجاد بمحمد علي وولايات الغرب حتى تتمكن من تكوين قوة بحرية إسلامية متحدة تتمكن من مجابهة القوة البحرية اليونانية التي لا تكف أوربا عن دعمها .[4]

---

(١) بحرا برا، محفظة ٧، رقم ٧٦، من نجيب أفندي القبو كتخدا إلى الجناب العالي محمد علي باشا في ٢٢ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ / ٢٧ يناير ١٨٢١م.

(٢) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، رقم ٢٣٥، من الجناب العالي إلى نجيب أفندي، في ١٣ جمادى الثانية ١٢٣٦هـ / ١٨ مارس ١٨٢١م.

(٣) هنري دودويل : محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة : أحمد محمد عبد الخالق، على أحمد شكري، مكتبة الآداب، ص ٧٧ .

(٤) د. عبد الجواد صابر إسماعيل، دور مصر في الحرب العثمانية اليونانية، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ٣٦، ٣٧ .

أما بالنسبة لطاشيوز فقد هاجمتها في مايو ١٨٢١م أربعة من سفن الثوار اليونانيين ولم يجد حاكم الجزيرة والصوباشية [١] مفراً من الهروب، ورغم الاضطرابات السابقة التي قام بها الأهالي ضد إدارة الجزيرة إلا أن التقارير الواردة من نجيب أفندي تؤكد أن الرعايا المسيحيين بالجزيرة ساعدوا الحاكم وجنوده على الفرار إلى قولة، وقد قرر نجيب أفندي بعد الإطلاع على التقارير الواردة من " أمين المباني " في قولة وطاشيوز إرسال هذه التفاصيل إلى محمد علي، وذكر أن الباب العالي قرر تجنيد عساكر (سكبان) [٢] بمعرفة متسلم قولة وإرسالهم مع حاكم الجزيرة لاستردادها وتقديم المؤن اللازمة لهم، ونظراً لوجود عدد كبير من الرعايا اليونانيين يقومون بأعمال البناء في منشآت محمد علي الخيرية في قولة فقد تعرضوا لإيذاء الأهالي فهرب كثير منهم إلى الجزر القريبة مما أدى إلى تعطل أعمال البناء، وأصدر نجيب أفندي أمراً إلى أمين المباني بإتمام الأعمال الضرورية وترك ما عداها.[٣]

وكان مصطفى أغا حاكم الجزيرة المعزول قد غادرها إلى قولة في طريقه إلى مصر إلا أنه لم يتمكن من ذلك بسبب الاضطرابات فأقام في " قوم قلعة في المضيق " ثم توجه إلى الآستانة حيث توفى بها، أما طيار أغا الحاكم الجديد فبينما كان يقوم بأعماله المكلف بها إذ هاجمت الجزيرة عدة

---

(١) الصوباشية : جمع صوباشي subasi ورئيس فرقة من السباهية، وهي فرقة من الفرسان في العسكرية العثمانية، ويطلق أيضاً على القائم بأعمال البلدية في الأقضية والقرى، والمراد بهم هنا القائمون بحفظ الأمن، وله عدة معان أخرى .

د. سهيل صابان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥ .

(٢) سكبان : sekban فارسية الأصل معناها حارس أو مدرب الكلاب، وهي فرقة من المتطوعين الذين يقدمون أنفسهم للجندية بمحض اختيارهم وقت الحاجة الشديدة للجند، وقيل إنها محرفة من كلمة seymanالتركية وتعني المقدام الذي يشاطر صفوف العدو .

د . سهيل صابان، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤ .

(٣) بحرا برا، محفظة ٧ رقم ١١٠، من القبو كتخدا نجيب أفندي إلى الجناب الخديو، في ٢٩ شعبان ١٢٣٦هـ / ٣١ مايو ١٨٢١م.

سفن من " أشقياء البحر " ولما كان عدد الجنود الموجودين معه غير كاف (٥ ـــ ٢٠ نفراً) فقد غادر الجزيرة إلى قولة، ومن هناك كتب إلى عدد من حكام الجزر المجاورة لإمداده بالجنود إلا أنه لم يلق أي استجابة، لذلك آثر البقاء في قولة انتظاراً للفرصة التي تمكنه من العودة إلى طاشيوز وطرد القراصنة منها، إلا أن بعض الاضطرابات التي وقعت بين أتباعه جعلته يطلب الاستعفاء من منصبه، ورفض الأوامر الصادرة إليه بالاستمرار في أداء مهامه، ولذلك اقترح نجيب أفندي على محمد علي تعيين محمد أفندي ابن مصطفى أغا الحاكم السابق للجزيرة حاكماً للجزيرة على أن يمده بقوة عسكرية ترافقه إلى الجزيرة، إلا أن محمد علي رأى أنه من الأنسب في هذه الظروف الاستغناء عن تعيين حاكم للجزيرة على أن يعين حاكم مناسب " عند عودة المياه إلى مجاريها واستتباب الأمن هناك " .(١)

يتضح مما سبق أن أهالي الجزيرة لم يرفعوا راية العصيان ضد الدولة العثمانية ومحمد علي، وأن الخلافات التي وقعت مع طيار أغا كانت بين أتباعه وفي أثناء إقامته في قولة، إضافة إلى ذلك تشير الوثائق المعاصرة أن أحد عمد الجزيرة، وهو " يوركي " قد فر من الجزيرة ومعه بعض الأرمن ورهبانهم حاملاً معه محضراً حرره رعايا الجزيرة أعلنوا فيه خضوعهم للدولة العلية، وعندما علم السلطان بذلك أصدر تعليماته لإدارته باستدعاء يوركي المذكور لسؤاله عن موقف أهالي الجزيرة، وقد حضر ومعه أحد الرهبان الأرمن، وأكدا للإدارة العثمانية أن رعايا طاشيوز ثابتون على الطاعة الرعوية، ولكنهم لم يجدوا فرصة حتى الآن لبيان حالهم، وأنهم أوفدوا كثيراً من الرسل إلى الآستانة لإعلان ولائهم إلا أن اضطراب الأحوال في البحر أدى إلى تفرقهم في البلاد الإسلامية الواقعة على

(١) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر محفظة ٣، دفتر ٤، رقم ٣٠٠، من الجناب العالي إلى نجيب أفندي، في ٢٣ شوال ١٢٣٦هـ / ٢٣ يوليو ١٨٢١م. وقد ورد في وثيقة أخرى هذه التفاصيل مع اختلاف اسم المرشح وهو حسن أفندي بدلاً من محمد أفندي . ينظر : بحرا برا، محفظة ٧، رقم ١٣٧، من محمد نجيب أفندي إلى الجناب العالي، في ٨ ذي الحجة ١٢٣٦هـ / ٥ سبتمبر ١٨٢١م.

السواحل، ولم يتمكنوا من الرجوع إلى الجزيرة، مما اضطر الأهالي إلى البقاء في أيدي الأعداء، وأنهم يلتمسون شمولهم بعطف السلطان ورحمته .

أدت هذه المعلومات عن ولاء أهالي طاشيوز إلى إصرار نجيب أفندي على استخلاص طاشيوز من المتغلبين عليها من ثوار اليونان، فاقترح أن يقوم متصرف سلانيك بإرسال أحد القواد على رأس قوة عسكرية ترافق الحاكم الجديد لطاشيوز، على أن تصرف مرتباتهم من إيرادات الجزيرة ـــ وهو ما يتوافق مع أمر أصدره السلطان بهذا الخصوص، خاصة وأن الظروف مناسبة لذلك ؛ حيث أحرزت القوات العثمانية بعض الانتصارات فتمكنت من طرد الثوار اليونانيين من جزيرة " آينا روز " [1] القريبة من طاشيوز، وقام الأهالي بتسليم ما معهم من الأسلحة وما بقي من أسلحة الثوار إلى القوات العثمانية، وأدوا ما عليهم من الأموال والضرائب للخزينة العثمانية، وفي الوقت نفسه قدم عدد من أهالي طاشيوز إلى قولة وطلبوا من متسلمها إرسال " صرر الجزية " وإرسال حاكم للجزيرة كما وردت مكاتبات أخرى من رهبان الجزيرة يؤكدون فيها رضاهم بالرعوية العثمانية " وفق المطلوب وطبق الشروط " إزاء كل هذه التطورات استجاب نجيب أفندي لطلباتهم، وقرر إيفاد طيار أغا ومعه صرر الجزية مع الوفد الذي حضر إلى قولة إلى طاشيوز، وشرط عليهم " أن يثبتوا بعد ذلك في خضوعهم الرعوي فيؤدوا الأمور الموكولة إليهم حق الأداء ويدفعوا الأموال المفروضة عليهم بالتمام ويواظبوا على الدعاء لزيادة عمر مولاي " وذكر أن سبب ذلك " من أجل تألفهم وإبقائهم " [2]، وبذلك عادت طاشيوز للسيادة العثمانية، وكان تأمين طاشيوز من الأمور المهمة التي أولاها السلطان اهتماماً خاصاً، لذلك أمر متصرف سلانيك بإقامة

---

(١) آينا روز : إحدى الجزر القريبة من طاشيوز، ذكر أحمد شفيق باشا أن اسمها اليوناني أتوس وكان يعيش فيها جماعة من الرهبان والنساك من يونانيين وروس وصرب وبلغار . أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، مطبعة مصر، ١٩٣٦م، ج ٢، ص٢٣

(٢) بحرا برا، محفظة ٨، رقم ٤١، محمد نجيب أفندي إلى الجناب العالي، في ٢٥ شعبان ١٢٣٦هـ / ٢٧ مايو ١٨٢١م.

عدد كاف من الجنود بالجزيرة لحمايتها، على أن تستبدل هذه القوات بعد فترة بأخرى بمعرفة متسلم قولة [1]

(١) بحرا براء محفظة ٨، رقم ١٥٢، من محمد نجيب أفندي إلى الجناب العالي في ٢١ شوال ١٢٣٨هـ / ٣٠ يونيو ١٨٢٣م.

عودة إدارة محمد علي لطاشيوز :

عادت إدارة محمد علي للجزيرة كما كانت فقامت بجباية الضرائب المقررة على الأهالي من بدل الجزية والأعشار، وعدد الأغنام، ورسوم المارينه (الجمرك) والطابو [1] وفي الوقت نفسه بدأت إدارة الجزيرة تعمل للقضاء على الآثار السلبية التي تركتها الأحداث الأخيرة على أهالي الجزيرة، ذلك أن الثوار اليونانيين قد قاموا إبان احتلالهم لطاشيوز بالاستيلاء على كميات كبيرة من زيت الزيتون، كما شهدت الجزيرة جرائم كثيرة لقطاع الطرق إبان هذه الفترة، لذلك كتب حاكم الجزيرة الجديد نعمان أغا إلى القبو كتخدا باحتياج الجزيرة لإعانة مالية، وفي نفس الوقت توجه أحد عمد الجزيرة ليطلب من القبو كتخدا إعفاء الأهالي من نفقات حراسة الجزيرة، وقد رأى نجيب أفندي الاستجابة لهذه المطالب فأصدر أمراً بصرف خمسة عشر ألف قرش لنفقات الجزيرة، وأرسل إلى محمد علي للموافقة على صرف هذا المبلغ، وليعرض عليه أيضاً أن يكون تعيين حاكم الجزيرة بداية من هذا الوقت من رجال محمد علي في مصر ؛ حيث اتضح له أن " عدم النجاح في حسن إدارة الجزيرة هو ناشئ عن المباينة القائمة بين الحاكم وبين مأموري قولة، ولما كان هذا الاحتمال ملحوظاً فقد يخطر بالبال أنه يمكن إدارتها بطريقة حسنة لو وليتم رجلاً قديراً ذا نفوذ حاكماً عليها " [2].

---

(١) الطابو : Tapu اختلف في معناها فقيل إنها رومية الأصل " طابوس " وتعني الأرض، وقيل إنها تركية أصلها (طابوغ) وتعني الطاعة، والأول أرجح لكونه أقرب إلى المعنى وهو الثمن المعجل للأرض يؤخذ من المتصرفين في الأراضي بدلاً من الزرع والحرث، وقد استخدم في التركية أيضاً ليعني سند الملكية للأراضي والعقارات .

د. سهيل صابان مرجع سابق ص ١٤٧ .

(٢) بحرا برا، محفظة ٨، رقم ١٥٢، من محمد نجيب أفندي إلى الجناب العالي، في ٢١ شوال ١٢٣٨هـ / ٣٠ يونيو ١٨٢٣م .

كان لدى محمد علي الرغبة في تهدئة أهالي الجزيرة وكسب ودهم، لذلك وافق على مطالبهم رغم تعبيره عن ما صرفه نجيب أفندي بأنها " مصاريف ضائعة " كما قرر أن تضاف نفقات العساكر إلى نفقات إدارة الجزيرة [1]، كما عفا عن بعض الأهالي الذين فروا إلى المناطق الخاضعة للثوار مثل " لفور يوركي" وصهره " آجي يوركي " اللذين قدما إلى مصر طلباً لعفو محمد علي، والسماح لهم بالعودة إلى طاشيوز فعفا عنهم وكتب لحاكم الجزيرة بذلك وأمره بغض النظر عن ماضيهم إذا التزموا الهدوء والسكون . [2]

اهتم محمد علي بالعرائض الواردة من أهالي الجزيرة، والتي كان يحملها في أغلب الأحيان لاسفرى الذي عرض على محمد علي بعض الاقتراحات لتوطيد الأمن في الجزيرة وحسن إدارتها، وقد وجد محمد علي أنها جديرة بالأخذ بها فأرسل إلى القبو كتخدا للأخذ بها وتنبيه الحاكم إليها [3]، كما رفض التجاوزات التي قام بها حاكم الجزيرة واستيلائه على بعض الأموال من الأهالي، وطلب منه احترام عادات الأهالي [4]، ومن الجدير بالذكر أن معاناة الأهالي وشكاويهم لم تقتصر على تصرفات الحاكم وأتباعه بل كانت هناك بعض الخلافات بين الأهالي بسبب تعدي الأقوياء

(١) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ١٦، دفتر ١٣، رقم ١٧٥، من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في ١٩ ذي الحجة ١٢٣٨هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٣م، ورقم ١٨٠، من الجناب العالي إلى الصراف بالآستانة، في نفس التاريخ .

(٢) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، رقم ٥٠٧، من الجناب العالي إلى نعمان أغا حاكم طاشوز، في ٢٧ ذي الحجة ١٢٣٩هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٢٤م.

(٣) المصدر السابق رقم ٥٣٦، من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في ١٥ صفر ١٢٤٠هـ / ٨ أكتوبر ١٨٢٤م .

(٤) محافظ الأبحاث، وثيقة من : معية تركي، دفتر ٢٢، رقم ١٣٨، من الجناب الخديو إلى القبو كتخدا، في ٢٨ ذي القعدة ١٢٤٠هـ / ١٥ يوليو ١٨٢٥م.

منهم على أملاك الضعفاء والفقراء فحرص محمد علي على التصدي لهذه المشكلات، وساعده في ذلك أن تولى إدارة الجزيرة حاكم قدير هو سفيان أغا [1] .

انتزاع طاشيوز من محمد علي وإعادتها إليه :

بدأ الجيش المصري في أواخر أكتوبر ١٨٣١م التحرك تجاه الحدود السورية بقيادة إبراهيم باشا يكن، في الوقت نفسه تحرك الأسطول المصري بقيادة إبراهيم باشا، وتمكن الجيش المصري من تحقيق بعض الانتصارات مما أدى إلى تدهور العلاقات المصرية العثمانية، وفي أواخر نوفمبر بدأ حصار عكا الذي طال لمدة ثلاثة شهور تمكن خلالها جيش محمد علي من الاستيلاء على المدن الكبرى في بلاد الشام، وحشدت الدولة العثمانية قواتها لصد زحف جيش محمد علي [2]، وفي ٢٣ أبريل ١٨٣٢م أعلن الباب العالي عزل محمد علي وتعيين السر عسكر حسين باشا بدلاً منه [3]، إلا أن الجيوش العثمانية بقيادة حسين باشا هزمت في جميع المعارك التي خاضتها في حمص وبيلان وقونية ثم أكمل الجيش المصري زحفه إلى الأناضول، الأمر الذي لفت نظر الدول الأوربية، وخاصة فرنسا التي توسطت بين محمد علي والسلطان حيث وقع اتفاق الصلح " صلح كوتاهية " في ٨ أبريل ١٨٣٣م . [4]

ولا تذكر المصادر المعاصرة شيئاً عن أحوال طاشيوز في هذه الفترة، إلا أن الوثائق الواردة من الصدر الأعظم رءوف باشا إلى محمد علي في يونيو ١٨٣٣م تشير إلى أن السلطان محمود أصدر

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ١، دفتر ٢، رقم ٢٨٣، ٢٨٤، من الجناب العالي إلى سفيان أغا حاكم طاشيوز، في ١٧ صفر ١٢٤٣هـ / ٩ سبتمبر ١٨٢٧م.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، ص ٢٢٣، ٢٢٤ .

(٣) رينيه قطاوي وجورج قطاوي، محمد علي وأوربا، ترجمة : ألفريد يلوز، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ص ٩٦ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ وما بعدها .

فرمانا بإبقاء مقاطعة طاشيوز في عهدة محمد علي " على وجه التولية" [1]، وفي مكاتبة من القبو كتخدا سليم ثابت باشا إلى محمد علي بخصوص هذا الفرمان ورد فيه " التي كانت في عهدتكم الخديوية على وجه التولية ثم نزعت بحكم الأقدار " وورد أيضاً " أن الفرمان الشاهاني قد اقتضى إعادة بعض متعلقات دولتكم التي نزعت من قبل، وكذلك الأسهام مصححة أسماؤها القديمة فصدرت ستة عشر مراسيم شريفة ... وبقيت أسهام يبلغ فائضها عشرة آلاف وتسعماية وكسور من القروش ... فالأمر إليكم أن تكتبوا كتاب شكر ومنة جوابا عن تلك المكاتبات المرسلة وترسلوها إلى الباب العالي " . [2]

قرر القبو كتخدا سليم باشا تعيين أحمد أغا سلحدار المرحوم خورشيد باشا من قبوجي باشية[3] القصر العالي حاكماً على طاشيوز، فأقام أحمد أغا ببراوشنه ـــ إحدى القرى القريبة من قولة ـــ ووكل عنه مندوباً لإدارة الجزيرة، إلا أن هذا المندوب أساء للأهالي، مما أدى إلى ذهاب مطران الجزيرة إلى الآستانة لمقابلة سليم باشا للشكوى منه، وذكر له أن فقراء الرعية حانقون على المدير ويلتمسون تعيين رجل منصف مكانه، وقد وجدت هذه الشكاوى استجابة سريعة من سليم باشا الذي عين الحاج أحمد أغا حاكماً للجزيرة ليتولى حماية رعاياها وإدارتها، كما استجاب الباب العالي فأرسل إلى أحمد أغا بأن يكف يده عن إدارة الجزيرة، وأرسل سليم باشا إلى محمد علي يعلمه بهذه التفاصيل . [4]

---

(١) محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٩، وثيقة من : محفظة ١٠٤ عابدين، من الصدر الأعظم رءوف باشا إلى جناب الخديو، في ٢ صفر ١٢٤٩هـ / ٢٠ يونيو ١٨٣٣م.

(٢) المصدر السابق، من القبو كتخدا سليم ثابت باشا إلى الجناب العالي، في ٢٥ صفر ١٢٤٩هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٣م.

(٣) قبوجي باشية : قابجي أي بواب القصر السلطاني، وهو الاسم العام لكافة بوابي القصر الهمايوني ويرأسهم قابجي باشي . د. سهيل صابان، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨ .

(٤) محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٩، وثيقة من : محفظة ١٠٤ عابدين، من القبو كتخدا سليم ثابت باشا إلى الجناب الخديوي، في ٢٠ربيع الأول ١٢٤٩ هـ / ٧ أغسطس ١٨٣٣م .

أظهر محمد علي اهتماماً شديداً بأحوال طاشيوز، ورأى عجز حكامها عن إدارتها بما يمنع الظلم وتجدد الاضطرابات، وزاد على ذلك أن الأهالي كانوا يستنجدون به من ظلم الإدارة ومن عمد الجزيرة بل ومن بعض رجال الدين المسيحي في الجزيرة مما اضطر كثيراً من الأهالي إلى ترك أشغالهم ومصالحهم لتقديم العرائض والالتماسات، وزادت هذه الشكاوى على وجه الخصوص في سنة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م، لذلك أصدر محمد علي مرسوماً شديد اللهجة إلى قاضي جزيرة طاشيوز وحاكمها ــ عثمان أغا ــ وذوي الرأي فيها للحد من المظالم التي تقع على الأهالي وتسبب الشكوى، وردع المعتدين ومما ورد فيه : " وبما أن أهل الجزيرة المذكورة ينتسبون إلينا من قديم الزمان، وتربطهم بنا أوثق الصلات فإننا لا نجيز أبداً سلب راحتهم وظلمهم بهذه الصورة " وأمرهم محمد علي بعقد مجلس يجتمع فيه الكبير والصغير للتشاور فيما يجب عمله لمنع الاعتداء والظلم، وللمرة الأولى يرفق محمد علي هذا المرسوم بتهديد عملي حيث أرسل المرسوم مع رسول على ظهر إحدى السفن الحربية، وهدد كل من لا يلتزم بأوامره "حدود الأدب " ويتبع تعليماته بأنه سيحضره إلى مصر ويقتله . (١)

عودة هجمات القراصنة على سواحل طاشيوز :

انتهز القراصنة فرصة توتر العلاقات بين محمد علي والسلطان العثماني فشهدت سنة ١٨٣٩م عدة هجمات على سواحل طاشيوز، ورغم انشغال محمد علي بأزمته فقد أبدى اهتماماً شديداً بمواجهة حركات القراصنة فأمر باعتماد المصاريف اللازمة لتعقب هؤلاء القراصنة والتصدي لهم(٢) كما أمر القبو كتخدا بإخباره عن أي اعتداء يقع على سواحل الجزيرة، أو ما إذا ظهرت أي

---

(١) الأبحاث، محفظة ١٣٩، وثيقة من : مجلس ملكية تركي- سجل ١٣٩، رقم ٢٧، مرسوم صادر من محمد علي باشا إلى قاضي جزيرة طاشيوز وحاكمها وذوي الرأي فيها، في ١٦ جمادى الثانية ١٢٥١هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٢) المصدر السابق، وثيقة من : محفظة ١١٠ عابدين، من القبو كتخدا إلى الجناب العالي، في ٢٣ ذي القعدة ١٢٥٤هـ / ٨ فبراير ١٨٣٩م.

تحركات مريبة في البحر حتى يرسل من الإسكندرية إحدى السفن السريعة لتعقب هؤلاء اللصوص والقضاء عليهم . (١)

وكان عثمان أغا حاكم الجزيرة عندما رأى بعض السفن تطوف حول الجزيرة قام بإعداد بعض القوارب المجهزة بالعساكر وطاردهم إلا أن محمد علي أمر القبوكتخدا بعدم تكرار هذه المخاطرة وإبلاغه فوراً لإرسال سفينة كبيرة لتقوم بحراسة الجزيرة ومطاردة القراصنة (٢).

ورغم هذه الاحتياطات فقد شهد شهر يونيو ١٨٣٩م عدة هجمات للقراصنة على سواحل الجزر المجاورة لطاشيوز، مما أقلق الباب العالي حيث بدأ واضحاً أنهم سيهاجمون طاشيوز، فأرسل القبوكتخدا إلى محمد علي بأنه قام بتكليف بعض الجنود لحراسة الموانى والمنشآت التي يخشى من نزول القراصنة فيها، وطلب من محمد علي إرسال سفن حربية لحراسة الجزيرة، وتدل مكاتبات القبو كتخدا أن أهالي الجزيرة تضرروا من حركات القراصنة وأرسلوا مكاتبات لحمايتهم من هذه الهجمات . (٣)

نجحت إدارة محمد علي في التصدي لهجمات القراصنة، كما انتهت الأزمة السياسية بينه وبين السلطان العثماني، وشهدت الفترة الأخيرة من حكمه عدة إجراءات لمنع أي تدخلات للإدارة

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٤، دفتر ٧، رقم ٢٥٥، من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في ٢٩ محرم ١٢٥٥هـ / ١٤ أبريل ١٨٣٩م.

(٢) محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٩، وثيقة من : محفظة ١١١ عابدين، من القبو كتخدا إسماعيل مفيد بك إلى الجناب العالي، في ١٣ صفر ١٢٥٥هـ / ٢٧ أبريل ١٨٣٩م.

(٣) المصدر السابق، من القبو كتخدا إسماعيل مفيد بك إلى الجناب العالي، في ٥ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ / ١٧ يونيو ١٨٣٩م، ملحق بها ترجمة الإفادة المكتوبة من عثمان أغا حاكم طاشيوز إلى القبو كتخدا .

العثمانية في إدارة الجزيرة، حيث اكتفى بتسديد الجزية المقررة على الأهالي على أن يقوم عماله بجمعها دون تدخل من الإدارة العثمانية بأي شكل من الأشكال . (١)

وتشير الوثائق المعاصرة أن محمد علي استمر في سياسته إزاء أهالي الجزيرة والعمل على راحتهم، والاستماع إلى الشكاوى التي يحضر بها زعماؤهم (٢) بل كان هناك وفد من أهالي طاشيوز كان يحضر سنوياً إلى مصر " لرفع آيات الشكر والاحترام لأعتاب الجناب العالي " . (٣)

(١) محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٩، وثيقة من : محفظة ١١٥ عابدين، من مصطفى مظلوم باشا إلى الجناب العالي، في ٢٦ صفر ١٢٥٨هـ / ٨ أبريل ١٨٤٢م.

(٢) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٥، دفتر ٨، رقم ٥٩٨، من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في ١٥ ذي القعدة ١٢٦٠هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٣) محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٩، وثيقة من : محفظة ١١٨ عابدين، من مظلوم بك القبو كتخدا إلى الجناب العالي، في ٣ ذي الحجة ١٢٦٠هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٤٤م.

طاشيوز في عهود خلفاء محمد علي

استقرت أحوال الجزيرة في أواخر عهد محمد علي، وكذلك طوال عهد عباس كما يتضح من عدم ورود أي شكاوى من أهالي الجزيرة طوال عهده، إلا أنه مع ولاية سعيد باشا بدأت شكاوى الأهالي من الضرائب المفروضة عليهم وسوء تصرفات سنان بك حاكم الجزيرة، والذي أكدت الوثائق قيامه باختلاس أموال كثيرة من إيرادات الجزيرة ووقف قولة[1]، ولذلك قرر سعيد باشا عزله وتعيين الميرالاي جعفر بك على أن يكون النظر في مسألة الضرائب التي يشكو منها أهالي الجزيرة أول المسائل التي يهتم بها ويعمل على حلها [2]، وقد استمر جعفر بك حاكماً للجزيرة حتى سنة ١٨٦٣م حيث عاد الأهالي للشكوى فتقرر عزله وتعيين اللواء محمد باشا العلائية لي حاكماً للجزيرة في ٢٤ مايو ١٨٦٣م[3] مع توصيته بحسن معاملة الأهالي واتباع العدل في الأمور . [4]

وقد دفعت الاضطرابات المتتالية في الجزيرة الخديو إسماعيل لمحاولة تغيير نظام إدارة الجزيرة كلية، فأرسلت المعية السنية سنة ١٨٦٤هـ إلى القبو كتخدا للحصول على صورة تفصيلية موضحة عن النظام الذي يعامل به أهالي جزيرة ساموس المجاورة لطاشيوز للاسترشاد به أو تطبيقه في

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ١١، دفتر ١٧، رقم ١٠٢، من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في ١٧ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ٨ ديسمبر ١٨٥٤م، ومحفظة ١٣، دفتر ١٩، رقم ٣٣٩، إرادة إلى القبو كتخدا، في ١٣ ربيع الأول ١٢٧٣هـ / ١١ نوفمبر ١٨٥٦م.

(٢) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ١١، دفتر ١٧، رقم ١٦١، من الجناب العالي إلى القبو كتخدا، في ٧ شوال ١٢٧١هـ / ٢٢ يونيو ١٨٥٥م، ورقم ١٧٦، في ٢٥ شوال ١٢٧١هـ / ١٠ يوليو ١٨٥٥م

(٣) معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة ١٠٢، دفتر ٥٢٦، أمر صادر إلى جعفر بك، في ٦ ذي الحجة ١٢٧٩هـ / ٢٤ مايو ١٨٦٣م.

(٤) المصدر السابق، أمر صادر إلى اللواء محمد باشا العلائية لي، في نفس التاريخ .

طاشيوز[1]، وعندما تجددت الاضطرابات بسبب الضرائب في سنة ١٨٦٩ وكثرت الشكاوى منها أرسل الديوان الخديوي للقبوكتخدا للاستعلام منه عما إذا كانت الضريبة التي يشكو منها أهل طاشيوز حديثة أو قديمة وعما إذا كانت مفروضة على أهل البلاد المجاورة أم لا ؟ . [2]

أما في عهد الخديو توفيق فقد شهدت الجزيرة حالة استقرار واطمئنان واستتباب للأمن، وذلك بفضل مديرها طوسون بك [3] الذي كان يبذل جهده للعمل على راحة الأهالي، لذلك أرسل الخديو توفيق " يشكره ويرجو مضاعفة جهوده في سبيل راحة أهالي الجزيرة " [4] وأرسل له مرة أخرى " يشكر له قيامه لتفقد قرى الجزيرة والطواف في ربوعها مدة (٤٠ يوم) لإصلاح ذات البين وجمع القلوب والاتحاد بين أهالي القرى " . [5]

وفي عهد توفيق برزت للمرة الأولى مسألة منح امتيازات للتنقيب عن المعادن في مناجم طاشيوز حيث طلب الباب العالي من الخديو توفيق في ١٢ صفر ١٣٠٣هـ / ١٩ نوفمبر ١٨٨٥م الموافقة على منح التاجر اليوناني " بروماريني " تصريحاً بالبحث عن النحاس في الجزيرة، ولكن

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ١٥، دفتر ٢١، رقم ٥٢٤، من المعية السنية إلى القبو كتخدا في ٦ صفر ١٢٨١هـ / ١٠ يوليو ١٨٦٤م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ١٧، دفتر ٢٣، رقم ٤٥٨، من الديوان الخديوي إلى القبو كتخدا، في ٢٩ ذي الحجة ١٢٨٥هـ / ١٢ أبريل ١٨٦٩م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٤٤، دفتر ٥٣، رقم ٣، إرادة إلى مدير طاشيوز، في ٢٩ جمادى الأولى ١٢٩٧هـ / ٩ مايو ١٨٨٠م.

(٤) المصدر السابق، رقم ٥، إرادة إلى طوسون بك مدير طاشيوز، في ١٠ جمادى الثانية ١٢٩٨هـ / ٩ مايو ١٨٨١م.

(٥) المصدر السابق، رقم ٦، من الخديو إلى طوسون بك، في ٤ ذي القعدة ١٢٩٨هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٨١م.

رفض الخديو بحجة وجود موانع وأنه إذا وجدت شركة أمينة بعد زوال هذه الموانع فيمكن النظر في الأمر . (١)

الخديو عباس حلمي الثاني وطاشيوز :

يعتبر الخديو عباس حلمي الثاني أكثر حكام أسرة محمد علي اهتماماً بطاشيوز، كما شهد عصره أكبر الأزمات السياسية التي كانت طاشيوز محوراً رئيسياً فيها، ويرجع اهتمام عباس بطاشيوز في المقام الأول لكونها جزءاً من وقف قولة، وكان عباس معروفاً بطمعه في الأوقاف لإنماء ثروته الخصوصية، وادعى البعض أنه يرغب في استخدام أموال الأوقاف لدعم الحركة الوطنية (٢)، وكانت السرية في إدارة الأوقاف سبباً في كثرة الشكوك التي أحاطت بعباس وأهدافه من السيطرة على الأوقاف، تقول جريدة الأهرام عن ديوان الأوقاف في سنة ١٨٩٥م : " إذا كانت إدارته حسنة وماليته لا تلاعب فيها فلماذا لا تنتشر ميزانيته ويكشف الستار عن حقيقة أحواله ليعرفها الجمهور " . (٣)

وكان وقف قولة مجالاً خصباً لأطماع عباس، وكان محمد علي حين أنشأ وقف طاشيوز قد جعل شرط النظر فيه لنفسه مدة حياته، ثم من بعده يكون للأكبر والأرشد من أولاده وأولاد أولاده طبقة بعد طبقة بدون تمييز بين الذكور والإناث، وتكرر هذا الشرط في جميع حجج وقف قولة (٤)، وطبقاً لهذا الشرط تولى نظارة الوقف بعد محمد علي ابنته نازلي هانم الكبيرة في عهد عباس الأول، ثم الأميرة زينب هانم الكبيرة في عهدي سعيد وإسماعيل، ثم تولى نظارة الوقف بعدها سنة

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٢٦، دفتر ٣١، رقم ٦، من الخديو توفيق إلى الباب العالي، في ٢١ربيع الثاني ١٣٠٣هـ / ٢١ يناير ١٨٨٦م.

(٢) آرثر جولد شميث، الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل ــ محمد فريد)، ترجمة : فؤاد دوارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ٧٣ .

(٣) الأهرام، ٢٥ مايو ١٨٩٥م.

(٤) ينظر : حجج وقف قولة في : ديوان تركي، وثائق إلى جهات، محفظة ١، ملف ٢ .

١٨٨٨م، الأمير عبد الحليم باشا ابن محمد علي، ولما كان مقيماً في الآستانة فقد وكل عنه في إدارة الوقف عبد السلام بك المويلحي وتسلم الأمير عبد الحليم إدارة شئون الوقف في طاشيوز تبعاً لذلك[١]، وفي سنة ١٨٩٤م آلت نظارة الوقف إلى الخديو إسماعيل الذي كان مقيماً في الآستانة بعد خلعه فتولى إدارة الوقف نيابة عنه عمر باشا لطفي اعتباراً من ٧ يوليو ١٨٩٤م [٢]، وفي عهد نظارة إسماعيل للوقف كان أول تفكير في استغلال المتوفر من ريع الوقف في الحصول على امتياز معادن طاشيوز، وذلك بفضل إدارة النظارة السابقة حيث بلغ المتوفر ٦٥٠٠٠ جنيه . [٣]

وبعد وفاة الخديو إسماعيل في ٢ مارس ١٨٩٥م آلت النظارة إلى الأميرة زبيدة هانم بنت الأمير محمد علي باشا الصغير إلا أن الخديو عباس طمع في النظارة، ونازعها فيها مدعياً أن المراد بالأرشدية الواردة في شرط النظر في المقام والمركز لا السن، ورفع الأمر إلى محاكم الآستانة فقضت بأحقيتها إلا أنها لم تكن تملك تنفيذ الحكم . [٤]

وطوال هذا النزاع كان ديوان الأوقاف ــ الخاضع لعباس ــ يدير أمور الوقف ويتصرف في شئونه تبعاً لرغبات الخديو، وفي سنة ١٩٠٠م قرر عباس إنشاء ديوان مستقل لإدارة أوقاف أسرة محمد علي أطلق عليه " ديوان الأوقاف الخصوصية " وعين أحمد باشا خيرى مديراً له [٥] وذلك حتى يتمكن من تحقيق أهدافه دون تدخل من الحكومة أو الانجليز، واستمر النزاع حتى تمكن من عقد اتفاق مع الأميرة تنازلت بمقتضاه عن حقها في النظارة مقابل راتب شهري ٣٥٠ جنيهاً مصرياً، ثم قامت بعد ذلك في سنة ١٩٠٤م باستبداله من المالية بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه، إلا أن عادت

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨، رقم ٢٧، من الجناب العالي إلى الأمير حليم باشا، في ٩ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ / ٢١ فبراير ١٨٨٨م، ورقم ٤٤، في ٦ شوال ١٣٠٦هـ / ٤ يونيو ١٨٨٨م.

(٢) فهرست القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات في سنة ١٨٩٤، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٥م، ص ٣٤٠.

(٣) المقطم ١٦ يوليو ١٨٩٤م.

(٤) السلطنة، ٣٠ يونيو ١٨٩٧م . العصر الجديد، ١٢ مارس ١٩٠٥م . جهينة ، ٢٠ ديسمبر ١٩٠٢م.

(٥) الأهرام، ٢٢ يناير ١٩٠٠م. الرائد المصري، ٢٢ يناير ١٩٢٢م .

بعد ذلك لتستغل الخلافات بين الخديو عباس والسلطان عبد الحميد حول طاشيوز لتطالب بحقها في النظارة مرة أخرى فتمكن عباس من استرضائها بمنحها مرتب ٢٠٠ جنيه شهرياً من المرتبات المخصصة لأسرة محمد علي من إيرادات الوقف، إلا أنه عاد فقطع المرتب مرة أخرى سنة ١٩٠٥م مما كان سبباً في خلافات كثيرة بينهما [١] حتى وصلت هذه الخلافات إلى الدوائر الإنجليزية في لندن سنة ١٩٠٧م حيث لجأ عدد من المستحقين في الوقف من أمراء الأسرة العلوية إلى رفع مذكرة إلى المعتمد البريطاني في مصر السير جورست، كما رفعوا شكوى ثانية إلى البرلمان الإنجليزي، وثالثة للملك ادوارد وطلبوا إعادة نظام النظارة كما كانت ؛ لأن تنازل الأميرة زبيدة عن حقها جعل النظر للخديو عباس وذريته، وحرم أصحاب الحق بل يؤدي إلى فسخ شرط الواقف إضافة إلى الأضرار المادية التي تعود عليها من أخذ الأميرة لمرتب من الأوقاف رغم أنها استبدلته قبل ذلك في سنة ١٩٠٤[٢]، ورغم ذلك فقد استمر الخديو عباس ناظراً على الوقف حتى خلعه سنة ١٩١٤م، وفي ١٩ يناير ١٩١٥م قررت محكمة مصر الشرعية تعيين السلطان حسين كامل ناظراً على الوقف. [٣]

اهتمام عباس بطاشيوز :

رغم عدم حسم مسألة النظارة على وقف قولة وطاشيوز إلا أن الخديو عباس أولى طاشيوز اهتماماً شديداً شمل جميع النواحي الإدارية والتعليمية في الجزيرة :

ففي مجال الاهتمام بالمنشآت التعليمية أمر عباس في سنة ١٨٩٦م ببناء مدرسة بها عدة ملحقات لخدمة الدارسين، ويتضح من المكاتبات حرص عباس على معرفة كافة التفاصيل عن هذه

(١) العصر الجديد، ١٢ مارس ١٩٠٥م : الظاهر، ٣٠ يونيو ١٩٠٧م.

(٢) الظاهر، ١ يوليو ١٩٠٧م.

(٣) عابدين س ١٨/٤/٥، صادر إلى مدير الأوقاف الخصوصية السلطانية، رقم ١٣٥، في ١١ ربيع الثاني ١٣٣٣هـ / ١١ يناير ١٩١٥م.

المنشآت، وعدم عمل أي شيء فيها بدون استئذانه[1]، واستجابة لرغبته وافق مجلس الأوقاف الأعلى في أبريل ١٨٩٦م على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠٠ جنيه لمصروفات طاشيوز علاوة على المبلغ المربوط بميزانية الأوقاف لإكمال هذه المنشآت . [2]

وقد ورد تفصيل لهذه المنشآت الخيرية في مكاتبة من مدير طاشيوز وهي مدرسة ومسجد ومحل صغير لسكن الإمام، وأجزخانة صغيرة لحفظ الأدوية وبأعلاها غرفة للأجزجي، وذكر المدير أنه لحين إتمام هذه المنشآت تبرع رهبان الجزيرة بمكان لجعله مدرسة مؤقتة وأحضر لها المدرسين وما يلزمها من الأدوات الدراسية من قولة، والتحق بها ١٨ تلميذاً من الذكور والإناث . [3]

كما كتب مدير طاشيوز إلى الديوان الخديوي لإنشاء مدرسة صناعية تعلم أبناء الجزيرة من مختلف الأجناس، واقترح استقدام الأدوات اللازمة لها والمدرسين من مصر.[4]

واهتماماً بترقية الأحوال الصحية في الجزيرة طلب المدير التصريح له باستعمال محل الطاحونة ــ التي استغنى عنها ــ كمستشفى خصوصي لتلاميذ المدرسة والمكتب المؤقت وقام المدير كخطوة أولى لإتمام هذا العمل بتزويد المكان بأربعة أسرة، وعين ممرضاً لمتابعة المرضى، وطلب إصلاح مكان الطاحونة وأماكن أخرى فوق المبنى لاستعمالها كمستشفى دائم، وقام بعمل المقايسات اللازمة والمصروفات السنوية، ولما كان إنشاء مستشفى غير وارد في شروط الوقف فقد كتب ديوان الأوقاف إلى الخديو لعرض الأمر على مجلس الأوقاف الأعلى . [5]

---

(١) عابدين س ٥/٢٥/٤، وارد من الأوقاف، رقم ٤٥، في ١٤ شوال ١٣١٣هـ / ٢٩ مارس ١٨٩٦م

(٢) المصدر السابق، وارد من الأوقاف، رقم ٥٥، في ٢٨ شوال ١٣١٣هـ / ١٢ أبريل ١٨٩٦م.

(٣) المصدر السابق، وارد من الأوقاف، رقم ٩٨، في ٢٨ صفر ١٣١٤ هـ / ٨ أغسطس ١٨٩٦م.

(٤) المصدر السابق ٥/٢٢/٦ وارد من مدير جزيرة طاشيوز، في ٢ جمادى الأولى ١٣١٤هـ / ٩ أكتوبر ١٨٩٦م.

(٥) عابدين س ٥/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٧، في ١٥ شعبان ١٣١٤هـ / ١٩ يناير ١٨٩٧م.

كما اهتم مدير طاشيوز بمقار إدارة الجزيرة فطلب من الخديو الموافقة على إنشاء مقار لمحكمة الجزيرة وأماكن للموظفين والعساكر، ووافق الخديو على ذلك وأمره بعمل المقاسات اللازمة[1]، ورخص له بشراء الأماكن اللازمة لهذا الغرض . [2]

ولتسهيل حركة الموظفين لمتابعة شواطئ الجزيرة وحراستها، وسهولة المواصلات بين قولة وطاشيوز أمر الخديو بإنشاء " فلوكة " للعمل في الجزيرة، وبلغت تكاليفها ٨٦ جنيها وكسور[3]، وأصدر أمراً في ٢٢ فبراير ١٨٩٧م إلى ديوان الأوقاف لشراء " رفاص " للجزيرة، فتعاقد الديوان مع توكيل إحدى الشركات الإنجليزية لعمل الرفاص بمبلغ ٦٨٧٧ جنيهاً انجليزياً . [4]

في مقابل هذا الاهتمام كان لعباس رغبة شديدة في استغلال موارد الجزيرة لصالحه فقرر في شهر مايو ١٨٩٦م بيع " أورمان" أخشاب الجزيرة إلى الخواجة بساكي نقولا، فتعاقدت معه الخاصة الخديوية ــ مع أن الوقف لم يكن تابعاً لإدارتها ــ على بيع ٣٠٠٠٠٠متر مكعب من أخشاب الجزيرة بثمن قدره (٧٥٠٠٠٠فرنك) على أن يسد المبلغ على ثلاثة أقساط :

ــ الأول في اليوم الذي يتسلم فيه الخواجة بساكي الأماكن المتفق على قطع الأخشاب منها:

ــ الثاني بعد سنتين من القسط الأول .

ــ الثالث بعد سنتين من القسط الثاني .

كما منح بساكي أيضاً حق أخذ ونقل البقايا الناتجة من المناجم والمحاجر القديمة بالجزيرة مع إلزامه باختيار العمال من أهالي الجزيرة، وتعهدت الخاصة الخديوية بعدم بيع أي أخشاب من

---

(١) عابدين س ٤/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٩٩، في ٦ ربيع الأول ١٣١٤هـ / ١٥ أغسطس ١٨٩٦م.

(٢) عابدين س ٦/٢٢/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٤١، في ٧ ربيع الأول ١٣١٤هـ / ١٦ أغسطس ١٨٩٦م.

(٣) عابدين س ٤/٢٥/٥، وارد من قومندان وابور المحروسة، في ٤ جمادى الأولى ١٣١٤هـ / ١١ أكتوبر ١٨٩٦م.

(٤) عابدين س ٥/٢٥/٥، وارد الأوقاف، رقم ٤٤، في ١٥ ربيع الأول ١٣١٥هـ / ١٤ أغسطس ١٨٩٧م.

الجزيرة أو منح التزام مشابه لأي شخص حتى انتهاء مدة العقد، وفي أغسطس ١٨٩٦م أرادت إدارة الوقف تنفيذ الاتفاق إلا أن أهالي الجزيرة رفضوا تسليم الأورمانات لأن هذه الأشجار مورد رزقهم الأساسي، ووقعت بعض الاضطرابات مما أدى إلى تراجع الخديو عن تنفيذ العقد، ودخل في نزاع قضائي مع الخواجة بساكي الذي كان يطالب وقف قولة بتعويض بلغ أربعين ألف جنيه، لذلك قرر الخديو انتهاز أقرب فرصة لتنفيذ العقد وإجبار أهالي طاشيوز على اتباع أوامره بدعوى " أن شروط بيع الأورمانات ما قصد بيعها إلا لمنفعة الأهالي وحفظاً لراحتهم " . [١] تلا ذلك إصدار أمره إلى مدير طاشيوز في ١٣ أكتوبر ١٨٩٦م بعدم تصدير أي معادن أو منتجات من محاجر الجزيرة، ورفض أي مطالب للحكومة العثمانية وإحاطته بكل ما يدور حول هذه المسألة . [٢]

(١) عابدين س ٧/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ١٩، في ١٥ شوال ١٣١٦هـ / ٢٦ فبراير ١٨٩٩م السلطنة ٢٠ مايو ١٨٩٧م، المقطم، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٢) عابدين س ٤/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ١٢١، في ٦ جمادى الأولى ١٣١٤هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٩٦م.

حملة سنة ١٨٩٧م (المأمورية المخصوصة)

بدأ الخديو عباس في تنفيذ خطته للاستيلاء على جزيرة طاشيوز وإرغام أهلها على الانقياد لأوامره، فأوفد عبد الله فكري أفندي من موظفي الديوان الخديوي في أكتوبر ١٨٩٦م في مهمة لاستكشاف أحوال الجزيرة [١] كما بذل مساعيه لدى الباب العالي لمعاونته في قضية نظارة وقف قولة وتمكينه من إدارة الجزيرة فأوفد أحد عوانه ويدعى عزت بك إلى الآستانة في أواخر ديسمبر ١٨٩٦م حاملاً معه بعض الهدايا للباب العالي أبرزها أعداد من الصحف التي كان يطبعها أعضاء حركة تركيا الفتاة في مصر، وقد أشارت بعض الصحف أنه نجح في مهمته بدليل أن السلطان أنعم عليه بالنيشان المجيدي الثاني [٢]، وأصبح عباس ينتظر الفرصة لتحقيق أهدافه حتى جاءته الفرصة باندلاع الحرب العثمانية اليونانية .

كانت اليونان قد أرسلت قواتها لاحتلال جزيرة كريت، وفي نفس الوقت قامت قوات يونانية أخرى بالهجوم على الحدود العثمانية مما أدى إلى إعلان الدولة العثمانية الحرب على اليونان في ١٨ أبريل ١٨٩٧م [٣]، ورغم أن الخديو عباس ومجلس النظار قررا عدم اشتراك مصر في هذه الحرب بصورة فعلية مع الاكتفاء بعدم اعتبار قناصل اليونان في مصر وكلاء سياسيين مدة الحرب[٤]، إلا أن الخديو عباس بمجرد أن علم بإعلان الدولة العثمانية للحرب ضد اليونان قرر في اليوم التالي ١٩ أبريل ١٨٩٧م إرسال بعض الجنود إلى طاشيوز، وقد جاء في الأمر الذي أصدره في هذا الخصوص أن الهدف منها " إيجاد قوة كافية بجزيرة طاشيوز للمحافظة على الأمن والضبط

---

(١) عابدين س ٥/٢٥/٤، وارد من الأوقاف، رقم ١٢٢، في ٧ جمادى الأولى ١٣١٤هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٩٦م.

(٢) المقطم، ٥ يناير ١٨٩٧م.

(٣) حقي العظم، تاريخ حرب الدولة العلية العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقي، ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م، ص ١١٠

(٤) الرأي العام، ٢٢ مايو ١٨٩٧م .

والأمن بجهات المديرية " لذلك قرر تجهيز تلك القوة العسكرية بما يلزم من المعدات الحربية، ولتغطية مصروفات هذه الحملة أمر ديوان الأوقاف بفتح اعتماد بمبلغ خمسة آلاف جنيه على حساب وقف قولة للصرف منه على هذه الحملة . (١)

وتختلف المصادر المعاصرة في تحديد أعداد الجنود الذين تقرر إرسالهم فذكر البعض أن عددهم مائة جندي (٢) وذكر البعض الآخر أن الحملة تكونت من ٨٠ عسكرياً و٨ ضباط معهم ٤٠٠ بندقية و ٢٤٠٠٠ خرطوشة وأربعة مدافع، وأن هذه الذخائر كانت مخبأة في صناديق على أنها خضر وثمار مجففة (٣)، وقد حدد عباس بنفسه مرتبات العساكر والضباط، كما قرر إيفاد بعض موظفي الديوان الخديوي برفقة الحملة، وهم عبد الله أفندي فكري ــ والذي تردد بعد ذلك أنه الذي أشار على الخديو عباس بفكرة إرسال هذه الحملة (٤) ــ والصاغ إبراهيم أفندي رشوان من ياوران الخديو، واليوزباشي مبروك أفندي فهمي أركان حرب التشريفات، كما أعطى الخديو عباس بعد إتمام تجهيز الحملة ثلاثة آلاف جنيه لعبد الله فكري للصرف منه على ما يلزم للحملة على أن يقدم مستندات الصرف إلى الديوان الخديوي مباشرة . (٥)

قام الخديو باستئجار إحدى المراكب التابعة لشركة " فركوح " وهي المركب " جورج " أو " جورجيو " وكانت من البواخر الحديثة الجميلة المنارة بالكهرباء، وسافرت المركب تجاه طاشيوز وبينما كان رجال الحملة مسافرين بملابسهم العسكرية حتى أحسوا أن بارجة يونانية

(١) عابدين س ٥/٤/٣، صادر إلى الأوقاف، في ١٦ ذي القعدة ١٣١٤هـ / ١٩ أبريل ١٨٩٧م.

(٢) المقطم، ٦ مايو ١٨٩٧م.

(٣) المقطم، ١٩ يونيو ١٨٩٧م.

(٤) المقطم، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٥) عابدين س ٥/٤/٣، صادر إلى الأوقاف، في ٢٢ ذي القعدة ١٣١٤هـ / ٢٥ أبريل ١٨٩٧م.

أبصرتهم فبدلوا ملابسهم العسكرية بملابس مدنية الأمر الذي أثار شكوك البحارة اليونانيين فقاموا بأسر السفينة [1] ونقلوا الضباط والجنود إلى أثينا . [2]

صدى أسر المركب في مصر :

أثار حادث أسر اليونان للمركب لغطاً شديداً في مختلف الأوساط السياسية في مصر، زاده عدم إعلان الخديو عباس مسئوليته عن إرسال المركب والجنود، أو إعلانه لدوافع قيامه بذلك العمل، وقد أدى ذلك إلى اختلاف الصحف حول أسباب إرسال الحملة وأهدافها، فقد أشارت بعض الصحف إلى أن إرسال السفينة كان لنجدة الدولة العثمانية، وهو السبب الذي أذاعته حكومة اليونان في تبريرها لأسر السفينة [3] وهو التبرير الذي رفضته الصحف ذات الميول العثمانية كالسلطنة التى ذكرت أن الخديو لو كان يريد مساعدة الدولة لعرفت بالمسألة من بدايتها ولما أرسل الجنود خفية، وبحثت عن الدوافع الحقيقية لإرسال الحملة ورأت أنها ترجع إلى عدة أسباب :

ـ النزاع حول نظارة وقف قولة، وقيام الخديو ببيع أورمان أخشاب الجزيرة، ورفض أهالي الجزيرة للاتفاق، ولجوئهم إلي الدولة العثمانية التي أيدت موقفهم، لذلك انتهر الخديو عباس انشغال الدولة بحرب اليونان فقرر توجيه هذه الحملة لينفذ اتفاقه مع شركة بساكي ويجبر الأهالي على الخضوع لإرادته.[4]

وقد أيدت معظم الصحف هذا الاتجاه كما نقل عن بعض الصحف الإنجليزية ما يؤيد هذا الرأي، والتي ذكرت أيضاً أن تأييد السلطان لموقف أهالي طاشيوز كان سبباً للجفاء والفتور بين

(١) المقطم، ٢٠ مايو ١٨٩٧م .

(٢) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٤٢ .

(٣) المقطم، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٤) السلطنة، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

الخديو والسلطان، فكان توجيه هذه الحملة لكي تتمكن من تنفيذ رغباتـه دون التقييـد بـأوامر السلطان . (١)

ـ ذكر أيضاً أن الخديو عباس عندما كان في زيارة للآستانة قبيل هـذا الحـادث وأراد زيارة طاشيوز وقولة ذهبت بعض السفن الإنجليزية لاستقباله فرفض السلطان طلبه مما كان سبباً في غضب الخديو ومغادرته الآستانة قبل الموعد المقرر .(٢)

أما عن موقف السلطان عبد الحميد عندما بلغه نبأ أسر السفينة على يد اليونـانيين فقـد ذكرت بعض الصحف نقلاً عن بعض (الثقات) أن السلطان عبد الحميد غلـب علـى ظنـه أن السبب في قيام الخديو بإرسال هذه الحملة للجزيرة "امتلاكها وأخذ معادنها النحاسية قهراً " ثم أمر أتباعه بالبحث والتقصي عن أسباب إرسالها، وقد أثرت هذه الحادثة على العلاقـة بـين الخـديو والسلطان وكان أول مظاهر هذا التأثر عدم السماح لوالدة الخديو بمقابلة الـسلطان(٣) وتوقعـت الصحف أن يكون لهذه الحادثة آثار سيئة على العلاقة بين الخديو والسلطان خاصة وأن الـصحف الموالية للسلطان في مصر رأت أن هذا العمل من جانب الخديو " تعد ظاهر يعود بالعار على مـن يرتكبه لأنه يمس بالشرف العسكري العثماني الحالي بالجزيرة " . (٤)

وتوقعت بعض الصحف الإنجليزية أن تؤدي هذه الحادثة إلى تدهور أكثـر في العلاقـات المصرية العثمانية فنقل عن التايمز : ".وستكون عاقبة هذه الحادثة مشئومة لأن محاولة احتلال أرض عثمانية بالقوة تسخط السلطان " (٥)، كما نقل عن الصحف الفرنسية أن السلطان عبـد الحميـد أصبح على استعداد لإجابة مطالب انجلترا القديمة بخلع الخديو عباس، وهو أمر استبعدته الـصحف

(١) الرأي العام، ٢٢ مايو ١٨٩٧م، المقطم ٦ مايو ١٨٩٧م.

(٢) السلطنة، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٣) الكمال، ١١ يوليو ١٨٩٧م.

(٤) السلطنة، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٥) المقطم، ٦ مايو ١٨٩٧م.

المصرية المعارضة للخديو والتي رأت " أن انجلترا تربح أكبر الربح من وجود مثل هذا الخديوي على الحكم في مصر".[١]

وقد قامت بعض الصحف بالهجوم على الصحف الأخرى التي تبنت أو عملت على إثارة وإظهار الخلافات بين الخديو والسلطان، والمبالغة في ذكر الحادثة وصداها على مستقبل العلاقات بينهما مثل صحيفة المقطم، التي تصدت لها "الرائد المصري " حتى أنها وصفت المقطم بأنها : " جريدة نائب إبليس"[٢].

كما تناولت الصحف أيضاً الخطط المستقبلية التي عزمت الحكومة العثمانية على اتخاذها إزاء طاشيوز والتصدي لأطماع الخديو عباس فيها، فذكرت أنها أرسلت أوامر خصوصية إلى طاشيوز بقصد أخذ التحفظات اللازمة، كما تردد أيضاً أنها ستدخل بعض التعديلات (التحويرات) في حقوق الوقف في الجزيرة منعاً لتكرار مثل هذه الحادثة مرة أخرى.[٣]

موقف الإنجليز من الحملة :

اختلفت الصحف حول معرفة الإنجليز بنوايا الخديو عباس وتوجيهه للحملة وأهدافه منها، فذكرت المقطم أن الاتفاق على أن مجلس النظار والإنجليز في مصر لم يعرفوا بأمر الحملة [٤]، إلا أن بعض الصحف مثل " الرأي العام" شككت في هذه الرواية، واستبعدت عدم معرفة الإنجليز بأمر الحملة لأنه لا يمكن أن يحدث شيء في مصر بغير علمهم، ودللت على ذلك بأن المدافع التي كانت على المركب كان الخديو عباس قد اشتراها من إحدى السفن التي غرقت منذ عدة سنوات وعرف اللورد كرومر بها.

---

(١) الرأي العام، ٢٦ يونيو ١٨٩٧م.

(٢) الرائد المصري، ٢٧ مايو ١٨٩٧م.

(٣) السلطنة، ٣ يونيو ١٨٩٧م.

(٤) المقطم، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

وذكرت أيضاً " أن مجلس النظار أكثر من الترضى والاعتذار للورد كرومر الذي طلب من الخديو تقريراً بأسباب ما فعله فقدمه فوعد اللورد بتقديمه إلى اللورد سالسبوري ـــ رئيس الوزراء البريطاني ـــ مع الرجاء بقبول ما فيه من أعذار، وقيل أيضاً أن انجلترا رجت فرنسا التوسط في أمر الباخرة والتقدم بطلب إلى حكومة اليونان بطلب الإفراج عنها ".[1]

قضية المركب وأثرها على الأوقاف :

كانت بعض الاتجاهات تحاول تبرير موقف الخديو من إرسال الحملة إلى طاشيوز بأنه قصد بها المحافظة على حقوق الوقف الشرعية، وعدم تكليفه أموالاً باهظة وهي التعويضات التي يطالب بها الخواجة بساكي [2] وفي المقابل عارضت اتجاهات أخرى إقدام الخديو على استغلال أموال الوقف لتوجيه هذه الحملة، وعدم استئذانه المالية قبل أخذ أموال من الأوقاف طبقاً للائحة الأوقاف الصادرة في سنة ١٨٩٥م. [3]

وأثناء هذا الجدل قامت " شركة فركوح" مالكة المركب بالإعلان عن عزمها رفع دعوى على الخديو والأوقاف لمطالبته بثمن المركب والمقذر بخمسين ألف جنيه مع تعويضات أخرى عن العطل والضرر، وحجتهم في ذلك أنهم لم يعرفوا بحقيقة الحملة وأهدافها، وأن رجال الخديوي ذكروا لهم أن الصناديق التي ستحملها المركب من الثمار والخضروات المجففة [4]، وبالفعل قام أصحاب المركب برفع دعوى التعويض أمام محكمة الإسكندرية المختلطة إلا أن الجميع فوجئ بتوجه محمد فيضي باشا مدير ديوان الأوقاف إلى المحكمة وإعلانه مسئوليته عن تجريد الحملة، وأنه يحمل تبعاتها شخصياً، ولا يقع أي شيء على الخاصة الخديوية، وقد أثار هذا التصريح موجة من

(١) الرأي العام، ٢٢ مايو ١٨٩٧م.

(٢) المقطم، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٣) الرأي العام، ٢٢ مايو ١٨٩٧م.

(٤) المقطم، ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

الانتقادات، وخاصة في الصحف التي رأت أن مدير الأوقاف يحاول تبرئة الخديو، وساقت الحجج التي تبين كذب مدير الأوقاف ومنها :

ـ إن دستور البلاد لا يجيز لأمير البلاد (الخديو) أن يجند جنداً أو يسيرهم إلا بموافقة مجلس النظار فكيف يجوز لمدير الأوقاف فعل ذلك ؟

ـ إن لائحة الأوقاف الصادرة سنة ١٨٩٥م لا تجيز لمدير الأوقاف أن يصرف أكثر من خمسين جنيها دفعة واحدة إلا بقرار مجلس الأوقاف الأعلى، وقد علم الجميع أن أجرة المركب في اليوم الواحد ٣٥ جنيها، فهل استؤجرت بقرار مجلس الأوقاف ؟ كما لفتت النظر إلى التعويض المطلوب والذي يزيد عن ضعف ريع قولة في العام، وإذا كان مدير الأوقاف قد أقر بمسئوليته فمن أين سيدفع الباقي ؟ ومن أين سيدفع ما يطلبه المسيو بساكي؟، وغير ذلك من الحجج التي تؤكد كذب مدير الأوقاف .[1]

أدى اعتراف مدير الأوقاف بمسئوليته عن توجيه الحملة إلى هجوم شديد على الخديو عباس ومدير الأوقاف واستغلالهما لأموال الأوقاف لمصلحة الخديو ـ المعروف بأطماعه في الأوقاف ـ وأنها في طريقها إلى الضياع وظهرت بعض الآراء التي تنادي بأنه لا حل لمشاكل الأوقاف وصيانتها وضبط إيراداتها ومصروفاتها إلا بإعادة تشكيل نظارة الأوقاف[2] مع تعيين مستشار إنجليزي لها أسوة بباقي النظارات، أو تحال على مجلس .

(١) المقطم، ١٩ يونيو ١٨٩٧م.

(٢) تشكلت نظارة الأوقاف للمرة الأولى في وزارة نوبار سنة ١٨٧٨م وكان أول ناظر للأوقاف علي مبارك الذي جمعت نظارته بين الأوقاف والمعارف، وفي سنة ١٨٨٤م صدر قرار بفصل نظارة الأوقاف عن الإدارة الحكومية لتصبح إدارة مستقلة بذاتها تحت اسم " ديوان عموم الأوقاف " يديره مدير يعين بأمر عال ويستمد سلطته من الخديو مباشرة، وكانت سلطات الاحتلال الانجليزي تترقب الأحداث والفرص لإعادة ضمها للإدارة الحكومية للسيطرة عليها . ينظر : د .إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة فى مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ص ٢٩٦ـ ٣٩٨ .

النظار بحيث يعين لها مدير من قبله مع تعيين مستشار إنجليزي لها [١] .

ومن هنا يتضح أن هذه الحادثة كادت أن تحقق رغبات الإنجليز في السيطرة على الأوقاف، وهو الأمر الذي كان يرفضه الخديو عباس، وأيدته بعض الاتجاهات التي ترفض أي تدخل للإنجليز في الأوقاف مطلقاً، بل وتطالب بإنهاء القضية بقيام ديوان الأوقاف بدفع التعويضات المطلوبة . [٢]

تأزم موقف الخديو وناظر الأوقاف بسبب الدعاوى المرفوعة ضد الوقف، خاصة وأنه ترددت أنباء عن قيام بعض المستحقين في وقف قولة بالاستعداد لرفع دعاوى ضد الخديو ومحمد فيضي باشا [٣]، كما زاد في الأزمة أن هناك رجالاً مأسورين في اليونان، وهناك مركب يطالب أصحابها بتعويضات باهظة لذلك عمل الخديو ورجاله لحل هاتين المشكلتين .

بخصوص الجنود المأسورين لجأ الخديو إلى أحد كبار رجال المال اليونانيين بمصر وهو المسيو أفيروف ليتوسط لدى حكومة اليونان للإفراج عن الأسرى والمركب، وقد استجابت له الحكومة اليونانية فيما يخص الأسرى فقررت الإفراج عنهم [٤]، وساعد على ذلك أن الحرب مع الدولة العثمانية كانت قد توقفت ووقع اتفاق الهدنة النهائية في ٣ يونيو ١٨٩٧م[٥]، وعلى الرغم من ذلك فقد تأخر إطلاق سراحهم فلم يصلوا إلى مصر إلا في منتصف يناير ١٨٩٨م، على إحدى البواخر الروسية، وبمجرد وصولهم أرسلوا إلى قصر المنتزه لمقابلة الخديو عباس [٦].

(١) الكمال، ٢٨ يونيو ١٨٩٧م.

(٢) الرأي العام، ٢٦ يونيو ١٨٩٧م.

(٣) المقطم، ١٦ يوليو ١٨٩٧م.

(٤) الرأي العام، ٢٦ يونيو ١٨٩٧م.

(٥) حقي العظم، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١، ١٩٢ .

(٦) المقطم، ١٨ يناير ١٨٩٨م.

وعلى الرغم من الجدل الثائر حول مشروعية مشاركة الأوقاف في تحمل نفقات هذه الحملة إلا أن الخديو عباس أصر على تحميل الأوقاف نفقات الحملة القديمة وما يستجد منها، وقد كتب له ديوان الأوقاف في ١١ أكتوبر ١٨٩٧م عن وجود بعض المتأخرات الخاصة بالحملة وعدم كفاية المبالغ الموجودة لها، وضرورة صرف المرتبات لعائلات العساكر حتى رجوعهم [١] فأصدر له أمراً في ١٦ أكتوبر ١٨٩٧م " بصرف ما يلزم صرفه في شئون تلك المأمورية وقيده على الحساب بباب مخصوص لبينما ينظر " [٢]، وتكشف الأوامر الصادرة إلى ديوان الأوقاف عن مفاجأة مثيرة وهى أن الجنود المشاركين في الحملة كانوا مجموعة من المرتزقة ولم يكونوا جميعاً من المصريين، فنرى في هذه المكاتبات أنهم قد قيدوا في عدة كشوف، وفي الكشف الأول كان هناك ٢٣ شخصاً منهم ٢٠ من مصر [٣]، وفي كشف آخر ١٦ شخصاً منهم ١١ من مصر، وألحق به كشف آخر به ١٩ شخصاً منهم أربعة فقط من مصر إلا أن هذه المكاتبات لا تذكر شيئاً عن جنسيات باقي الجنود الذين اشتركوا في هذه الحملة . [٤]

بقيت مشكلة إعادة المركب وتعلقت آمال الخديو بأن يتم المسيو أفيروف جميله فيحل هذه المشكلة بإقناع حكومة اليونان برد المركب أيضاً [٥] ويبدو أن الحكومة اليونانية لم تستجب له فسارت قضية التعويض في طريقها القانوني، وكان من المقرر نظرها في منتصف نوفمبر ١٨٩٧م إلا

(١) عابدين س ٥/٢٢/٦، وارد من الأوقاف، رقم ٤٠، في ١٤ جمادى الأولى ١٣١٥هـ / ١١ أكتوبر ١٨٩٧م.

(٢) عابدين س ٥/٤/٣، صادر إلى الأوقاف، في ١٩ جمادى الأولى ١٣١٥هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٩٧م.

(٣) عابدين س ٥/٤/٤، صادر إلى الأوقاف، في ٢٠ شعبان ١٣١٥هـ / ٢٠ يناير ١٨٩٨م.

(٤) المصدر السابق، صادر إلى الأوقاف، في ٢٢ شعبان ١٣١٥هـ / ٢٢ يناير ١٨٩٨م.

(٥) المقطم، ١١ يوليو ١٨٩٧م.

أن المستشار القانوني للخديو طلب تأجيلها إلى ٢٩ نوفمبر ١٨٩٧م بسبب المستندات التي طلبها من الحكومة اليونانية، وتوقعت المصادر الرسمية تأجيلها بعد هذا الموعد مرات ومرات . (١)

بدأ عباس ومستشاروه في البحث عن الحيل القانونية لإطالة أمد القضية، ربما تحل المسألة بإعادة المركب خاصة بعد توقيع الصلح النهائي بين الدولة العثمانية واليونان(٢) وفي الوقت نفسه بدأ الإيقاع بين صاحب المركب داود فركوح ووكيله المسيو أزميري الذي تعاقد معه ديوان الأوقاف بدعوى أنه كان عالماً بحقيقة المهمة التي استؤجرت من أجلها المركب، وذلك لإخراج ديوان الأوقاف والخاصة الخديوية من القضية، وقد نجحت هذه الحيل فحكمت المحكمة بعدم أحقية داود فركوح في مطالبة الأوقاف والخاصة بأي تعويضات، وفي المقابل حفظت له الحق في مطالبة وكيله بالتعويضات التي يطلبها، واشترطت لذلك " أن يظهر شهادة رسمية من حكومة اليونان أمام المحكمة تبيح لوابوراته حرية السفر تحت اللواء العثماني في أثناء شبوب الحرب بين الدولة العلية واليونان، ويثبت للمحكمة بأنه أبلغ وكيله في الإسكندرية مآل تلك الشهادة " وقد أشارت الصحف إلى غرابة هذا الشرط، وبذلك خرج ديوان الأوقاف من القضية بينما عزم المسيو أزميري على أن يستأنفه . (٣)

استأنف الحاج داود فركوح الحكم وبدأت محكمة الاستئناف القضية في ٢٠ مارس ١٨٩٨م، إلا أنها أجلت بعد ذلك بناء على طلبه عدة مرات (٤)، ومن الغريب أن فركوح خسر

---

(١) عابدين س ٦/٢٢/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٤٣، في ٢٣ جمادى الثانية ١٣١٥هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٩٧م.

(٢) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٤٢ .

(٣) المقطم، ١٨ يناير ١٨٩٨م.

(٤) عابدين س ٦/٢٥/٥، وأرد من الأوقاف، رقم ٢٦، في ٨ ذي القعدة ١٣١٥هـ / ٣١ مارس ١٨٩٨م، ورقم ٣٠، في ٧ ذي الحجة ١٣١٥هـ /٢٨ أبريل ١٨٩٨م، ورقم ٣٣، في ٢١ذى الحجة ١٣١٥هـ / ١٢مايو ١٨٩٨م، وس ٦/٢٢/٥، رقم ٧، في ٥ محرم ١٣١٦هـ / ٢٦ مايو ١٨٩٨م.

القضية، بل وقررت المحكمة تغريمه مائة جنيه للوقف إلا أن الخديو عباس أمر ديوان الأوقاف بدفع ٨٠٠٠ جنيه كتعويض له . (١)

الخديو عباس يستمر في سياسته إزاء طاشيوز :

لم تؤثر حادثة المركب جورج على سياسة عباس تجاه طاشيوز بل يمكننا القول أنها زادته إصراراً على موقفه، فقد عمل على استكمال جميع المشروعات التي بدأت في طاشيوز قبل حادثة ١٨٩٧م، ومن ذلك نرى أنه أمر ديوان الأوقاف باستكمال التعاقد لبناء الرفاص المطلوب للجزيرة، وقد تم بناؤه في منتصف أكتوبر ١٨٩٧م(٢) وأرسل للعمل في الجزيرة في ديسمبر من نفس العام (٣)، كما اهتم بالتقارير الواردة من مديرية طاشيوز عن تدهور مباني الإدارة (٤)، فوافق على ترميم ما يلزم منها، وبناء ما لا يمكن ترميمه، وكلف ناظر العمارة الخيرية بقولة بالاتحاد مع أحد مهندسي ديوان الأوقاف الذين أرسلوا إلى طاشيوز لإتمامها على وجه السرعة (٥)، وتقرر أيضاً إبقاء أحد مهندسي الديوان في الجزيرة بصفة دائمة، وقد أرسل المهندس عدة تقارير عن الأعمال اللازمة لتجديد محلات الوقف، وهي محل للعساكر، ومحل للأجزخانة، ومصلى، وإنشاء محل للمحكمة، وتجديد سجن

---

(١) الأهرام، ٢٢ يناير ١٩٠٠م.

(٢) عابدين س ٥/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٤٤، في ١٥ ربيع الأول ١٣١٥هـ / ١٤ أغسطس ١٨٩٧م، و س ٥/٤/٣، صادر إلى قومندان وابورات الركايب الخديوية، في ١٩ جمادى الأولى ١٣١٥هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٩٧م.

(٣) عابدين س ٥/٢٢/٦، وارد من الأوقاف، رقم ٥٢، في ٧ رجب ١٣١٥هـ / ٢ديسمبر ١٨٩٧م.

(٤) عابدين س ٥/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٥٤، في ١٦ جمادى الأولى ١٣١٥هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٩٧م.

(٥) عابدين س ٥/٢٥/٦، وارد من الأوقاف، رقم ٣٧، في ١٥ ذى الحجة ١٣١٥هـ / ١٧ مايو ١٨٩٧م.

للمذنبين، ووافق الخديو على إتمام جميع هذه الإنشاءات . [1]

أما المنشآت التعليمية في الجزيرة فقد قرر الخديو تزويد مكتبة المدرسة الخيرية في طاشيوز — والتي كانت تحتوي على مخطوطات كثيرة — بعدد من الكتب المطبوعة[2]، كما تم ترميم المدرسة الخيرية والمكتب الملحق بها، ومكتب الهندسة، وتدارك الأدوات اللازمة لهما [3]، ووافق الخديو أيضاً على توسيع مكتب الصبيان [4]، وبالإضافة إلى الاهتمام بالمنشآت التعليمية القائمة وافق الخديو أيضاً على الطلب المقدم من مدير طاشيوز بـ " التصريح بتعيين خوجة لأطفال المسلمين ... لتعليم هؤلاء الأطفال أمور دينهم، ومبادئ القراءة والكتابة والتعاليم الضرورية " . [5]

أما بالنسبة لأطماع الخديو عباس في إيرادات الجزيرة، وكما رأينا أن توجيه حملة ١٨٩٧م كان سببه الاتفاق المعقود بين الخاصة الخديوية والخواجة بساكي ورفض الأهالي له، فقد تمسك الخواجة بساكي بموقفه، ورفض التنازل عن التعويضات التي طلبها، واستمر النزاع بينهما حتى تم تسويته في فبراير ١٨٩٩م، حيث تقرر إعطاؤه (١٧٠٠٠ جنيه) إنجليزي مقابل تنازله، وأمر الخديو عباس ديوان الأوقاف بدفع المبلغ من إيرادات وقف قولة، ولما كان الواجب عرض المسألة على مجلس الأوقاف الأعلى، إلا أن الخديو وفي مسلسل اعتداءاته على الأوقاف أمر بصرف المبلغ

---

(١) عابدين س ٧/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٧٨، في ٨ جمادى الأولى ١٣١٧هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٩٩م، ورقم ٩٥، في ٢٢ رجب ١٣١٧هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٩٩م.

(٢) عابدين س ٦/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٧٧، في ٥ شعبان ١٣١٦هـ / ١٩ديسمبر ١٨٩٨م، وس ٧/٢٥/٥، رقم ٦٠، في ٢٦ صفر ١٣١٧هـ / ٥ يوليو ١٨٩٩م.

(٣) عابدين س ٧/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٢٦، في ٦ ذي القعدة ١٣١٦هـ / ١٨ مارس ١٨٩٩م، ورقم ٩٥، في ٢٢ رجب ١٣١٧هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٩٩م.

(٤) المصدر السابق، رقم ٦٨، في ١٦ ربيع الأول ١٣١٧هـ / ٢٤ يوليو ١٨٩٩م.

(٥) المصدر السابق، رقم ٦٣، في ١٠ ربيع الأول ١٣١٧هـ / ١٨ يوليو ١٨٩٩م.

فوراً دون انتظار لعقد المجلس بدعوى أنه لابد من إنهاء المسألة على وجه السرعة، لأن تأخيرها يؤدي لزيادة حقوق الخواجة فلم يسع ديوان الأوقاف إلا التنفيذ وانتهت المشكلة على ذلك . (١)

وعاد الخديو عباس وإدارته إلى إرهاق أهالي الجزيرة ومحاولات استغلال مقدراتها دون مراعاة لمصالحهم مما أدى إلى توجه وفد منهم في يناير ١٨٩٨م إلى الآستانة لتقديم شكاويهم إلى السلطان وحكومته، بل إن عدداً من رؤسائهم طلبوا أن تنقلهم الدولة إلى جزيرة أخرى ما لم تحل مشاكلهم(٢) .

وبدأ الأهالي يتجهون إلى مقاومة عباس وأطماعه بإضرام الحرائق في الغابات التي يريد بيعها واستغلالها، ففي أوائل مارس ١٨٩٨م شب حريق في " أورمان أسكله الليمان المسمى غوناطي " احترقت فيه ٦٦٨١ شجرة، تبعه حريق ثان احترقت فيه ٣٠٠٠ شجرة ثم حريق ثالث احترقت فيه ٤٠٠٠ شجرة، وكانت الطريقة التي اندلعت بها النيران تدل على أنها مدبرة، حيث ثبت من التحقيقات التي أجرته إدارة محمد علي أن الأهالي كانوا يريدون التخلص من الأشجار تخلصاً من مطالب وضرائب الإدارة الخديوية، وأنهم يريدون استثمار الأرض في زراعة العنب والدخان والزيتون بما يعود عليهم بالأرباح الكثيرة، ولذلك فقد امتنعوا عن تقديم المساعدة لإدارة الجزيرة في إطفاء الحرائق، كما لم يقدم متصرف قولة (العثماني) أي دعم لإدارة الجزيرة ولم يقم بأى محاولة تهدئة أهالي الجزيرة، ولذلك طلب مدير طاشيوز من الخديو " وضع حد لتلك الحوادث المريعة صوناً لمصالح الوقف وباستصدار أوامر المراجع العليا كي تحرص على معاقبة الجانين والاهتمام بالتحقيقات القانونية " . (٣)

---

(١) المصدر السابق، رقم ١٩، في ١٥شوال ١٣١٦هـ / ٢٦ فبراير ١٨٩٩م.

(٢) المقطم، ٢ فبراير ١٨٩٨م.

(٣) ديوان خديوي تركي، وثائق إلى جهات، محفظة ٢، مذكرة من الأوقاف الخديوية بدون تاريخ .

قرر الخديو إيفاد لجنة من موظفي الديوان الخديوي إلى طاشيوز، لاستكشاف الحقيقة وراء هذه الحرائق، واستطلاع حالة الأهالي[1] وبعد معاينة أماكن الحرائق قدمت اللجنة تقريرها إلى ديوان الأوقاف، قدرت فيه الخسائر التي تعود على الوقف بمبلغ ٤٩٨٠ جنيهاً، وذكرت أيضاً أن هناك كميات من الأشجار يجب قطعها قبل حلول الشتاء حتى لا تفسد، أما بخصوص الأهالي فقد اقترحت اللجنة معاقبة أهالي قريتي " طولوز " و " قاكراه " اللتين تركزت فيهما معظم الخسائر بعدم المشاركة في قطع الأخشاب، وقد وافق الخديو على مقترحات اللجنة إلا أنه رفض معاقبة الأهالي وحرمانهم من المشاركة في قطع الأخشاب [2]، وعلى الرغم من ذلك فقد وقع حريق آخر في فبراير ١٨٩٩م. [3]

وزاد غضب الأهالي ما أصدره الخديو عباس في يوليو ١٨٩٩م من تعليمات تتعلق بتغيير نظام قطع الأخشاب في الجزيرة، ووضع بعض القيود عليه مع إضافة بعض الرسوم الجديدة على الأهالي، وحدد بداية سنة ١٩٠٠م لتطبيق هذا النظام [4] إلا أن عباس عندما رأى رفض الأهالي لهذا النظام اتجه إلى أسلوب آخر حيث عمل على استتراف موارد الجزيرة في أسرع وقت ممكن، إذ قرر ــ بناء على نصيحة مدير الجزيرة ــ تعديل مواعيد قطع الأخشاب لتصبح خمسة شهور بدلاً من ثلاثة شهور في السنة . [5]

---

(١) عابدين س ٤/٤/٥، صادر إلى حضرة البكباشي محمود أفندي رفعت ياور جناب خديوي، في ١٥ ربيع الثاني ١٣١٦هـ / ٢ سبتمبر ١٨٩٨م.

(٢) عابدين، الأوقاف، محفظة ١٦٩، مذكرة خصوصية عن الأشجار التي أصابها الحريق بأورمانات ناحيتي طلوز وقاكراه بجزيرة طاشيوز، ديسمبر ١٨٩٨م .

(٣) المصدر السابق، من مدير عموم الأوقاف إلى رئيس ديوان خديوي عربي، في ٢٥ رمضان ١٣١٦هـ / ٦ فبراير ١٨٩٩م.

(٤) عابدين س ٧/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ١٠٦، في ٢٣ شعبان ١٣١٧هـ / ٢٦ ديسمبر ١٨٩٩م.

(٥) عابدين س ٨/٢٥/٥، وارد من الأوقاف، رقم ٣٥، في ١٨ ذي الحجة ١٣١٧هـ / ١٨ أبريل ١٩٠٠م.

الحكومة العثمانية تقرر ضم طاشيوز :

كان لحادثة المركب جورج آثار مباشرة على موقف الحكومة العثمانية من الإدارة المصرية لطاشيوز، فبدأت منذ فبراير ١٨٩٨م في العمل على إثارة أهالي الجزيرة ضد الإدارة الخديوية، وعندما ذهب جماعة من وجهاء الجزيرة إلى الآستانة بعريضة من أهالي الجزيرة شكوا فيها من المعاملة التي تعاملهم بها الإدارة فأجابهم المابين بأن الدولة ستنظر في أمرهم وستنصفهم قريباً، ولذلك فقد بقى أحد هؤلاء الرؤساء في الآستانة بينما عاد الباقون إلى طاشيوز مما يدل على تحريض الدولة للأهالي ضد عباس وإدارته . (١)

وقد شهدت العلاقات المصرية العثمانية توتراً في العلاقات كان ذا أثر مباشر وعلاقة مباشرة بموقف الدولة من مسألة طاشيوز ومن أسباب ذلك :

ـ إيواء الخديو عباس لبعض معارضي السلطان عبد الحميد من جماعة " تركيا الفتاة " ورفضه لمطالب السلطان بطردهم، وتركهم يمارسون نشاطهم المعارض للسلطان بحرية، وقد استمر الخديو على موقفه هذا حتى بعد ضم العثمانيين لطاشيوز (٢) وكذلك إيواء الخديو لمحمود باشا الداماد (٣) وولديه الذين فروا من الآستانة إلى مصر في أواخر سنة ١٩٠٠م.(٤)

---

(١) المقطم، ٢ فبراير ١٨٩٨م.

(٢) الأهرام، ١٠، ١٦ يوليو ١٩٠٢م.

(٣) الداماد : DAMAD الصهر والنسيب الذي تزوج بنت السلطان، وكان يتم اختياره في العادة من أولاد كبار رجالات الدولة .

د. سهيل صابان، مرجع سبق ذكره، ص١٠٩.

(٤) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٥٣.

— تعيين بعض معارضي السلطان في وظائف في طاشيوز مثل الطبيب حامد شاكر الذي تقرر بإرادة سلطانية سحب شهادته ومنعه من مزاولة مهنة الطب في أي بلدة من البلاد العثمانية وطرده من السلك العسكري . (١)

— الخلاف بين الخديو والسلطان حول معادن طاشيوز، بسبب ما أشيع عن ظهور مناجم بها كميات وفيرة من الذهب والفضة والمعادن الأخرى (٢)، وكانت مسألة حصول الخديو على معادن طاشيوز من المسائل التي طرحت للمفاوضة بين الخديو والسلطان في سنة ١٩٠١م، بحيث يحصل عليها الخديو في مقابل ارجاع محمود باشا الداماد وولديه إلى الآستانة، وعلى أن يدفع مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه عند الحصول على فرمان معادن طاشيوز، وقد تدخلت فرنسا وروسيا في هذا الاتفاق على أن يضمنا حياة الداماد وأولاده وأملاكه . (٣)

وقد أصدر السلطان عبد الحميد عفواً عن الداماد ونجليه وحلت المسألة(٤) أما مسألة المعادن فقد طرحت للبحث مرة أخرى بعد أن استولت الدولة على طاشيوز، ساعدها على ذلك انسحاب روسيا من الوساطة خوفاً على مصالحها في تركيا، وفي ١١ يوليو ١٩٠٢م صدرت إرادة سلطانية بضم معادن طاشيوز للخزينة الخاصة السلطانية . (٥)

وإلى جانب ذلك فقد وجدت أسباب سياسية خارجية دفعت الدولة لضم طاشيوز وهي :

— ازدياد المطامع الروسية في طاشيوز لموقعها الحربي الممتاز تجاه قولة وسلانيك، حيث

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٨، دفتر ٣٧ ج ٢، رقم ٧٩، من الديوان الخديوي إلى القبو كتخدا، في ١٥ شوال ١٣١٨هـ / ٥ فبراير ١٩٠١م.

(٢) الأهرام، ٤ يونيو ١٩٠٢م.

(٣) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٥٣، ٣٥٤ .

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥٧، ٣٥٨ .

(٥) المرجع السابق، ص ٤٠٢، ٤٠٣ .

ثبت قيام روسيا بتحريض أهالي طاشيوز على الثورة حين قرر الخديو عباس فرض بعض الضرائب الجديدة . (١)

ـ ظهور بوادر طمع إنجليزية تجاه الجزيرة، فقد ذكرت المصادر المعاصرة أن المابين ذكر أن طواف الاسطول الإنجليزي في الأرخبيل، ووقوفه كثيراً على سواحل طاشيوز هو الذي أقلق الدولة العلية حتى اغتنمت أول فرصة لاستلام طاشيوز(٢) وقد نفت الصحف الإنجليزية أن يكون لبريطانيا أي أطماع في طاشيوز، بل ذكرت أن السلطان لم يقو على صد مطامع الإنجليز في الكويت، ولا غيرهم من الدول الأوروبية في جهات أخرى فتحول إلى " أخلص الأمراء العثمانيين ليسلب منه حقاً ثابتاً بعهود ومعاهدات وثيقة وإرادات سلطانية سامية ".(٣)

ـ خوف الدولة العثمانية من أن تؤدى الاضطرابات المتكررة التي وقعت في طاشيوز على إقدام اليونان على ضمها، خاصة أنها أعلنت أكثر من مرة استعدادها لمعاملة أهالي الجزيرة بالحسنى إذ ضمت إليها، أو على الأقل خشية من أن ترسل الدول الأوربية أساطيلها ويصيب طاشيوز ما أصاب كريت التي انتزعت من الدولة العثمانية . (٤)

---

(١) المؤيد، ٢٤ أغسطس ١٩٠١م.

(٢) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٩٧، الأهرام ١٢ يونيو ١٩٠٢م.

(٣) الرائد المصري، ٢٧ يونيو ١٩٠٢م.

(٤) الأهرام، ٢٠ مايو ١٩٠٢م.

أحداث مايو ١٩٠٢ وضم الدولة العثمانية لطاشيوز :

كما رأينا كانت كل الأسباب مهيأة أمام الدولة العثمانية لتستولى على طاشيوز وتضمها لإدارتها، ولم يبق إلا انتهاز أقرب فرصة لتحقيق هذا الهدف، وجاءتها الفرصة عندما قرر حاكم طاشيوز محمود بك رفعت ــ بناء على أمر الخديو عباس ــ فرض ضريبة على رؤوس الماعز في الجزيرة بمقدار خمسين بارة [١] في حين كانوا يدفعون منذ عصر محمد علي بارتين فقط، وكانت حجته في ذلك كثرة الماعز وإتلافها للغابات، وقد أدى فرض هذه الضريبة إلى هياج شديد لدى الأهالي وخاصة في قرية طولوز التي بدأ تنفيذ الضريبة فيها ورفض مدير الجزيرة طلبات الأهالي وأصر على جمعها ؛ مما أدى إلى ازدياد الثورة والهياج وامتداد الاضطرابات إلى قرى أخرى، وزاد في حدة معارضة الأهالي ما قرره الخديو من ضرائب سابقة، لذلك قرر الخديو إرسال أحمد خيري باشا ناظر الخاصة [٢] للنظر في أحوال الجزيرة وأسباب شكاوى الأهالي، وفي طاشيوز قام خيري باشا بعمل اجتماع لرؤساء الإدارة المصرية لمناقشة أسباب الاضطرابات، واتفق الجميع على أن ضريبة الماعز الجديدة السبب الرئيسي للاضطرابات، ورغم اختلافهم حول إلغاء الضريبة أو الاستمرار في جمعها فقد انتصرت وجهة نظر الفريق الذي أصر على جمعها مما كان سبباً في استمرار الهياج [٣]

---

(١) البارة : أصغر عملة نقدية تركية وتساوي ١/٤٠ من القرش، ويطلق عليها أيضاً (نصف فضة) و (ميدي) و (مؤيدي) .

د . عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص ٥٧٣ .

(٢) ذكر أحمد شفيق باشا أن فكرة فرض ضرائب الماعز تعود إلى أحمد خيري باشا .

أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٩٦.

(٣) جهينة، ٦ ديسمبر ١٩٠٢م.

رغم محاولة أحمد خيري باشا التخفيف من الضرائب الأخرى وتخصيص جزء منها للمجالس البلدية في الجزيرة إلا أن الأهالي أصروا على إلغائها كلية وإلغاء ضريبة الماعز الجديدة . (١)

شرعت الإدارة في طاشيوز في جمع الضرائب الجديدة بوسائل عنيفة فاشتد الضيق بالأهالي وأرسلوا عريضة إلى عباس يطلبون إعفاءهم من الضرائب وعزل حاكم الجزيرة، كما أرسلوا تلغرافات في أول مايو ١٩٠٦ إلى الخديو والوكالة البريطانية في مصر يشكون من تصرفات ذلك الحاكم (٢)، ولكنهم لم يتلقوا رداً سريعاً من الخديو، ويبدو أنهم كانوا قد عزموا على الثورة، فتنقل الصحف المصرية عن الإنجليزية أنه اجتمع عدد كبير منهم جاوز الثلاثة آلاف شخص للاتفاق على الطرق التي توصلهم لأهدافهم، ولما علمت شرطة الجزيرة بهذا التجمع حضرت إليهم ومعها حاكم الجزيرة، وأرادوا تفريق هذا الجمع فاعترض الأهالي فأمر الحاكم الشرطة بتفريقهم وتناول مسدساً وهجم على المتظاهرين فقتل عدداً منهم وجرح البعض الآخر . (٣)

وقد بالغت الصحف اليونانية في تصوير الحادث فذكرت أنه قتل عدد كبير من الأهالي من الرجال والنساء، وأن بعضهم قد فروا إلى قولة حيث قابلوا القنصل اليوناني الذي أرسل تلغرافات إلى الوكالة اليونانية في مصر والوكالة الإنجليزية والمعية الخديوية (٤)، كما بالغت الصحف الأوربية أيضاً في تصوير الحادث فذكرت أنه قتل في الحادثة مائة شخص، وردت عليها الصحف المصرية كالأهرام بأن القتلى لا يزيدون عن شخصين . (٥)

(١) اللواء، ١١ مايو ١٩٠٢م.
(٢) المقطم، ٦ مايو ١٩٠٢م.
(٣) الأهرام، ٦ مايو ١٩٠٢م.
(٤) الأهرام، ٦ مايو ١٩٠٢م.
(٥) الأهرام، ١٣ مايو ١٩٠٢م.

أما الروايات الرسمية العثمانية عن الحادث فقد ذكرت أنه قتل شخص واحد فقط إلى جانب عدداً آخر من الجرحى، إلا أنها عادت مرة أخرى لتذكر أن القتلى بلغوا أربعة أشخاص إلى جانب الجرحى، وأن حاكم الجزيرة هو الذي أمر رجاله بإطلاق الرصاص . (١)

انتهز السلطان عبد الحميد فرصة الاضطرابات التي وقعت في طاشيوز فأصدر فرماناً بضم الجزيرة، وأمر والي سلانيك بأن يأمر أمين باشا متصرف قولة باحتلال الجزيرة بحجة إقرار الأمن والنظام، وتوجه أمين بك إلى الجزيرة ترافقه قوة عسكرية عثمانية، وبعد وصوله قام بعمل بعض المناورات والاستعراضات العسكرية، ثم توجه إلى مقر المديرية فسلم محمود بك رفعت حاكم الجزيرة الفرمان السلطاني، وتسلم الجزيرة وإدارتها كما أمر بإيقاف الموظفين المصريين وأحالهم إلى محكمة سلانيك . (٢)

أما عن موقف أهالي طاشيوز فقد ذكر أنهم عندما علموا بفرمان السلطان العثماني بإخراج طاشيوز من السلطة الخديوية وضمها إلى الإدارة العثمانية قابلوه بالهتاف والدعاء والاستحسان، وأنشدوا الأناشيد في مدح السلطان . (٣)

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٧، دفتر ٣٥ ج ٢، رقم ٨٢، من الخديو عباس حلمي الثاني إلى الباب العالي، في ٢٧ جمادى الأولى ١٣٢٠هـ / ٣١ أغسطس ١٩٠٢م.

(٢) أحمد باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٩٦ .

(٣) المقطم، ٢٩ مايو ١٩٠٢م.

موقف الخديو عباس من ضم العثمانيين للجزيرة :

كان الخديو عباس عندما بلغته أنباء الاضطرابات قد أوفد أحمد خيري باشا إلى الآستانة للتباحث في بعض الشئون الخاصة بطاشيوز، وزوده بمكاتبات توصية للصدارة العظمى والمابين لمساعدته في إنجاز مهمته [1]، كما أرسل برقيتين إحداهما إلى السلطان والأخرى للصدارة ذكر فيهما أنه إذا عين الباب العالي مديراً فإنه سيعين مديراً آخر لأن الجزيرة وقف محض، وأنه لن يعترف بالمدير المعين من الآستانة، وأن ذلك سيؤدي إلى انقسام أهالي الجزيرة إلى فريقين، وستكثر الحوادث والمشاحنات . [2]

رفض السلطان عبد الحميد مقابلة خيري باشا وقابله الصدر الأعظم الذي أجابه بأن السلطان لا يقبل في مسألة طاشيوز كلاماً [3]، وأن المسألة انتهت ولا داعي للمقابلة [4] وفي هذه الأثناء علم الخديو بصدور فرمان ضم طاشيوز واستيلاء القوات العثمانية على الجزيرة فاستاء بشدة، وأرسل تلغرافاً إلى السلطان يلتمس فيه إصدار أوامره للجنود العثمانيين بإخلاء الجزيرة [5]، وعمل الخديو على تدارك الأمر فأرسل إلى أهالي طاشيوز بأنه سيصرف لهم تعويض عن قتلاهم، وسينظر في أمر الضريبة التي يشكون منها، كما أرسل إلى الباب العالي يخبره بطلب انجلترا التدخل في المسألة وأنه رفض ذلك، وأن تدخلها سيكون وبالاً عظيماً حيث ستستولى على الجزيرة وهي موقع مهم يتيح لها مراقبة الأسطول العثماني، وأن عدم حل المسألة سيؤدي إلى سوء العلاقات بين

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٧، دفتر ٣٦، رقم ٢٢٠، من المعية إلى الصدارة في ٤ صفر ١٣٢٠هـ / ١٢ مايو ١٩٠٢، ورقم ٢٢٩، من المعية إلى المابين السلطاني، في نفس التاريخ .

(٢) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٩٧.

(٣) الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٠٢م.

(٤) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٩٧.

(٥) الأهرام، ٢٠ مايو ١٩٠٢م.

مصر والدولة العثمانية، وقد أثمرت سياسته مع الأهالي حيث قدموا مذكرة للمابين يطلبون فيها إعادة الإدارة المصرية للجزيرة . (١)

لم يجد الخديو عباس استجابة من السلطان لذلك قرر السفر إلى الآستانة للاعتراض على احتلال طاشيوز (٢) وبعد رفض السلطان وساطة الغازي أحمد مختار باشا لحل المسألة، وأرسل قبل ذهابه أحد رجاله لمقابلة السلطان للاحتجاج على احتلال الجزيرة إلا أنه بلغه أن السلطان رفض مقابلته، وأن الباب العالي بدأ يبحث عن بعض المسوغات الشرعية التي تسوغ ضم الجزيرة، والرد على مطالب الخديو بمسألة وقف الجزيرة فرد الباب العالي بأن خراج الجزيرة ودخلها هو الهدية التي منحت لمحمد علي مقابل خدماته، وأما الجزيرة ذاتها فهي ملك من أملاك الدولة العثمانية . (٣)

وقد كان سفر عباس إلى الآستانة بإشارة من والدته التي أشارت عليه بأن مقابلة السلطان أفضل حل للمسألة (٤)، ولكن خاب أمل الخديو إذ ركز السلطان في حديثهما على مسألة المعارضين له من جماعة تركيا الفتاة المقيمين بمصر، وتذرع عباس بعدم مقدرته على طردهم، وفي المقابل أوضح له السلطان أنه لا تراجع في مسألة طاشيوز (٥) ولم ينجح الخديو في تغيير موقف السلطان (٦)، واكتفى السلطان بأن أعلن للخديو أن مسألة إيرادات الأوقاف من الجزيرة لن تمس ولن يؤخذ منها غير مصروفات الإدارة فقط . (٧)

---

(١) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٩٩ .

(٢) الأهرام، ٢٠ يونيو ١٩٠٢م.

(٣) الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٠٢م.

(٤) الأهرام، ١٢ يوليو ١٩٠٢م.

(٥) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٤٠٨، الأهرام، ١٦ يوليو ١٩٠٢م .

(٦) المقطم، ٢٢ يوليو ١٩٠٢م .

(٧) الأهرام، ٢ أغسطس ١٩٠٢م

ومن الجدير بالذكر أن عباس بعد فشل مساعيه لدى السلطان قد ألمح إلى بعض رجال الحكومة العثمانية بإمكانية استعانته بالإنجليز فقال : " إن دم محمد علي يجري في عروقه، وأنه سيثأر لحقه ما لم يرد لا بالقوة والحرب، ولكن بوسائل أخرى، وأنه لا يهتم بتهديد السلطان لأن المسألة المصرية أصبحت دولية" . (١)

بعد عودته من الآستانة قرر الخديو الدخول في مفاوضات ثانية مع الباب العالي لإثبات حقه في الجزيرة، والدفاع عن تصرفات موظفيه التي أدت إلى اندلاع أعمال العنف في الجزيرة، فكتب إلى الباب العالي في ٣١ أغسطس ١٩٠٢ : " أن إدارة الجزيرة تابعة لمصر بدون شرط ولا قيد منذ ٩٥ سنة، وأن مأمور الوقف فيها مسئول عن الأمن أيضاً، كما أن الأشخاص الذين بمعيته رجال أمن فإذا فعلوا ذلك إنما فعلوه بناء على ضرورة قانونية لحفظ الأمن والدفاع عن النفس ضد هجوم الأهالي وعصيانهم، ولا شك أن هذه الحالة لا تستدعي محاكمتهم جنائياً، وإنما يحقق معهم أولاً بمعرفة لجنة تؤلف بأمر المراجع الرسمي وعلى ضوء النتيجة التي يظهرها التحقيق يتخذ الإجراءات إما التبرئة أو الفصل أو التقديم إلى المحكمة " . (٢)

وفي ٩ أكتوبر ١٩٠٢م وجه عباس — وكان مقيماً في الآستانة في زيارة ثانية لها بعد عودته من أوربا — رسالتين رداً على مكاتبة وردت إليه من الباب العالي مؤرخة بـ ٢٦ جمادى الثانية ١٣٢٠هـ / ٢٩ سبتمبر ١٩٠٢م، الرسالة الأولى إلى السلطان عبد الحميد عرض فيها للحقوق التاريخية والشرعية لأسرته في الجزيرة، وأن استردادها غير شرعي، وهاجم موقف الإدارة العثمانية في الجزيرة من الأهالي الذين أعلنوا رسمياً أنهم سيستولون جبراً على بعض أعيان الوقف، مما يدل على عجزها عن الحفاظ على الحقوق الشرعية، وحملها مسئولية أي ضرر يعود على الوقف، وفيما يتعلق بعلاقاته مع السلطان فقد قال الخديو : " أن أمثال هذه الأحوال يجعل من المستحيل

---

(١) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٤٠١ .

(٢) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٣٧، دفتر ٣٥ ج ١، رقم ٨٢، من الخديو عباس حلمي الثاني إلى الباب العالي، في ٢٧ جمادى الأولى ١٣٢٠هـ / ٣١ أغسطس ١٩٠٢م.

حصول الوفاق وتبادل الثقة، كما يجعل من الضروري اللجوء إلى جميع الطرق والوسائل الكفيلة بحفظ حقوق الوقف التي هي حق الله، وأنه يبذل قصاراه في هذا السبيل ليتخلص من المسئولية أمام الخالق والمخلوق " . (١)

أما الرسالة الثانية فقد وجهها إلى الكاتب الأول بالقصر السلطاني ضمنها مضمون الرسالة الأولى فيما يتعلق بحقوقه الشرعية في الجزيرة، والدفاع عن تصرفات موظفيه وأضاف أن فرض ضريبة الماعز كان بموافقة أصحاب المراعي والمزروعات للتخلص من الأضرار التي تلحقها بهم، وأن أصحاب الماعز لا يتجاوزون عشرين شخصاً وهم الذين حرضوا بقية الأهالي ضد بعضهم البعض، وأبدى الخديو استياءه من عدم استجابة السلطان لمطالبه وعدم الرد عليه برد مقنع، ولم تخل الرسالة من تهديد باللجوء إلى الإنجليز، وذكر أيضاً أنه لم يأت خلال الفترة الأخيرة بأي عمل مخالف لرضى السلطان، كما جدد اتهامه لموظفي الجزيرة بالتواطؤ مع الأهالي لاغتصاب أعيان الوقف، وإعلانهم أن احتلال الجزيرة فتحاً جديداً ونصراً مبيناً، وحمل عباس مسئولية تدهور علاقته مع السلطان فيما يختص بمسألة طاشيوز إلى المغرضين من المحيطين بالسلطان الذين لم يعرضوا الأمر عليه على حقيقته مما يؤكد على أن لهم أغراضاً خفية من وراء ذلك، وطلب عباس الاحتكام إلى الجهات الشرعية واتخاذ موقف حاسم للحفاظ على حقوق الوقف . (٢)

كما قام الخديو بمخاطبة الباب العالي أكثر من مرة للشكوى من تصرفات متصرف طاشيوز ضد الوقف على الرغم من تعهدات السلطان السابقة بالحفاظ على حقوق الوقف في الجزيرة، ومن ذلك قيام الإدارة العثمانية بفرض رسوم جمركية على بعض الآلات المستوردة

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٧، دفتر ٣٥ ج ١، رقم ٨٣، من الخديو عباس حلمي الثاني إلى الباب العالي، في ٧ رجب ١٣٢٠هـ / ٩ أكتوبر ١٩٠٢م.

(٢) المصدر السابق، رقم ٨٤، من الخديو عباس حلمي الثاني إلى الكاتب الأول بالقصر السلطاني، في ٧ رجب ١٣٢٠هـ / ٩ أكتوبر ١٩٠٢م.

للمعصرة التابعة للوقف، والسماح للأهالي بقطع الأشجار من غابات الجزيرة دون نظام، والسماح لهم بإنشاء منازل مكانها مخالفين بذلك الاتفاقات السابقة مع الخديو. (١)

موقف الإنجليز ضم طاشيوز :

كانت الدوائر الإنجليزية في مصر والآستانة تتابع عن كثب تطورات الأحوال في طاشيوز، فقد تلقت الوكالة الإنجليزية في مصر تقريراً من قنصل انجلترا في سلانيك، وتقريراً آخر من السفارة الإنجليزية في الآستانة عن هياج الأفكار في طاشيوز، وشكاوى الأهالي من ثقل الضرائب المفروضة عليهم، ومطالبتهم بعزل محمود بك رفعت حاكم الجزيرة (٢) وتتفق المصادر أن أهالي طاشيوز بعد أن أعيتهم الحيل ويئسوا من استجابة الخديو عباس لمطالبهم لجئوا إلى اللورد كرومر (٣) الذي نصح الخديو بحسن معاملة الأهالي، وحذره من العواقب إلا أنه لم يستمع لنصائحه . (٤)

وبعد وقوع الاضطرابات في طاشيوز والاصطدام بين الأهالي ومدير الجزيرة ورجاله أرسل الأهالي تلغرافاً إلى الوكالة الإنجليزية في مصر يذكرون فيه ما حدث، ويعزون أسبابه إلى تصرفات الحاكم، وقامت الوكالة بإبلاغ ما جاءها إلى رئيس مجلس النظار لتبليغه إلى الخديو . (٥)

وتختلف المصادر بعد ذلك في موقف الإنجليز من مسألة طاشيوز، ومدى استعدادهم للتدخل فيها، فتذكر الأهرام نقلاً عن الصحف اليونانية أن الخديو عباس بادر بالاتصال بالإنجليز عندما علم بدخول القوات العثمانية طاشيوز فأرسل إلى الحكومة الإنجليزية في لندن لتتوسط في

---

(١) المصدر السابق، محفظة ٢٧، دفتر ٣٦، رقم ٢٤٦، من المعية إلى الباب العالي، في ٥ شعبان ١٣٢٠هـ / ٦ نوفمبر ١٩٠٢م، ورقم ٢٤٩، في ١٨ شعبان ١٣٢٠ هـ / ١٩ نوفمبر ١٩٠٢م.

(٢) الأهرام، ٨ مايو ١٩٠٢ م.

(٣) المقطم، الأهرام، ٦ مايو ١٩٠٢م.

(٤) جهينة، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢م.

(٥) الأهرام، ٨ مايو ١٩٠٢م.

المسألة [١] بينما يذكر أحمد شفيق باشا أن اللورد كرومر هو الذي بدأ بالاتصال، وعرض استعداده لمساعدة الخديو في إنهاء المسألة إلا أن الخديو رفض هذا التدخل قائلاً إن المسألة ستنتهي بين المابين والمعية [٢] بل أشارت بعض المصادر إلى أن اللورد كرومر أبدى استعداد انجلترا لإرسال بارجة حربية إلى طاشيوز لتأييد اعتراض الخديو على ضم الحكومة العثمانية لها. [٣]

كما نقل عن مصادر أخرى أن الخديو كان يرى إرجاء طلب المساعدة من الإنجليز، وأن يسعى لاسترداد الجزيرة دون وساطتهم، وأنه طلب من أحمد خيري باشا ــ عندما أرسله إلى الآستانة في بداية الأزمة للتفاوض بشأن الجزيرة ــ عدم الاستعانة بالسفارة الإنجليزية [٤]، فلما فشل في مهمته قرر أن يبذل مساعيه الشخصية لاسترداد الجزيرة دون وساطتهم أيضاً، فإذا فشل فإنه سيستعين بهم وأنه وعد اللورد كرومر بذلك . [٥]

وذكرت المقطم نقلاً عن الصحف النمساوية أن الخديو رفض عرض الإنجليز بالتدخل خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى احتلالهم لطاشيوز . [٦]

إلى جانب ذلك فقد استبعد كثير من المعاصرين تدخل انجلترا في المسألة، وذكروا أن الإنجليز لم يكن في نيتهم التدخل ولكنهم أشاعوا ذلك لإرهاب السلطان عبد الحميد [٧]، كما استبعد آخرون لجوء الخديو إلى الإنجليز بدعوى أن إخلاصه للعرش العثماني أسمى من أن يمد يده لطلب مساعدة الإنجليز[٨]، هذا إلى جانب ما هو معروف عن الخلافات بين الخديو واللورد كرومر

(١) الأهرام، ٢٠ مايو ١٩٠٢م.
(٢) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٣٩٧.
(٣) الأهرام، ٤ يونيو ١٩٠٢م.
(٤) الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٠٢م .
(٥) الأهرام، ٢٠، ٢٤ يونيو ١٩٠٢م.
(٦) المقطم، ٢٦ يونيو ١٩٠٢م.
(٧) المقطم، ٢٦ يونيو ١٩٠٢م.
(٨) الأهرام، ٤ يونيو ١٩٠٢م.

في هذه الفترة، وأنه إذا طلب مساعدتهم فيكون " كالمستجير بعمرو عند كربته فيفر من الرمضاء إلى النار ".[1]

عموماً فقد فشلت مساعي الخديو في استعادة طاشيوز، ورأينا في مكاتباته إلى الدوائر العثمانية تهديداته باللجوء لطلب مساعدة الإنجليز، ولذلك عندما سافر إلى الآستانة ـ للمرة الثانية ـ اتصل بالسفير البريطاني في الآستانة، وطلب منه مساعدته فأشار عليه السفير بالتمسك بطلب إرجاع الجزيرة إلى حوزته [2] كما أصدرت الحكومة الإنجليزية أوامرها إلى السفير بوجوب تعضيد الخديو في مسألة طاشيوز . [3]

وقد كان هذا الموقف بداية انحياز الخديو عباس إلى الإنجليز، فقد عمل بعد عودته من الآستانة إلى استمالة الإنجليز إليه فقابل جورست المستشار المالي للحكومة، وأطلعه على تفاصيل المسألة، كما زاره اللورد كرومر في ٢٠ أكتوبر ١٩٠٢م حيث شكره الخديو على موقف السفير الإنجليزي في الآستانة، وأبدى كرومر سعادته بالمقابلة، وأعلن استعداد بريطانيا لتعضيد موقفه، كما أعلن ونجت باشا استعداد انجلترا لإرسال سفينة حربية لاسترداد الجزيرة، وقدمت العهود الإنجليزية للخديو، وأدى ذلك إلى وئام واتفاق بين الخديو والإنجليز [4] .

ويجدر بنا هنا أن نتناول الأسباب التي دفعت الإنجليز للسعي لمساندة الخديو في مسألة طاشيوز وهي :

ـ إظهار الإنجليز بأنهم حامون لحقوق الخديوي وعائلته كما حموا مصر وحقوقها عندما

(١) الأهرام، ٢٠ يونيو ١٩٠٢م.

(٢) علي إبراهيم عبد اللطيف، علاقة مصر بتركيا ١٨٨٢ ـ ١٩١٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ ١٩٨٠م، ص ١٠٨ .

(٣) الأهرام، ١٠ يوليو ١٩٠٢م.

(٤) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ق ١، ص ٤١١، ٤١٢ .

حاولت الدولة العثمانية الاستيلاء على سيناء (حادثة طابا) . [1]

ـ الضغط على السلطان عبد الحميد وإجباره على قبول الرقابة الدولية في مقدونيا، ولذلك فقد قامت إنجلترا باحتلال جزيرة مدللي Mytilene إحدى جزر الأرخبيل، ورأت أن أفضل وسيلة للضغط على السلطان احتلال باقي الجزر ومنها طاشيوز[2] وقد نجحت هذه الوسيلة إذ قبل الباب العالي الرقابة الدولية في مقدونيا، وأرسل إلى سفراء الدول يعلمهم بذلك في ٧ ديسمبر ١٩٠٥م . [3]

ـ قلق إنجلترا من الوجود الألماني في طاشيوز، وهو ما سنعرض له بالتفصيل .

الوجود الألماني في طاشيوز :

كان بداية الوجود الألماني في طاشيوز في سنة ١٩٠٢م عندما منحت الحكومة العثمانية امتياز استخراج النحاس من طاشيوز لإحدى الشركات الألمانية مقابل ٤٥ ألف جنيه لعدة سنوات[4]، وفي سنة ١٩٠٤م منحت أيضاً الخواجة "اشبيديل" الألماني امتياز استخراج جميع المعادن الموجودة في طاشيوز، وحق نقلها إلى الجهة التي يريدها، وعندما علم الخديو عباس بهذا الاتفاق قام في ٦ ديسمبر ١٩٠٤م بإرسال مكاتبة للصدر الأعظم لإصدار الأمر بمنع الألماني وغيره من ذلك، لأن أرض طاشيوز وقف شرعي فكل خير أو نفع من أراضي الجزيرة يعود إلى الوقف [5]، تلاه كتاب آخر في ٢٥ ديسمبر ١٩٠٤م إلى

---

(١) الأهرام، ١٣ مايو ١٩٠٢م.

(٢) المؤيد، ٥ ديسمبر ١٩٠٥م.

(٣) المؤيد، ١٤ ديسمبر ١٩٠٥م.

(٤) الأهرام، ٢٣ سبتمبر ١٩٠٥م.

(٥) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٧، دفتر ٣٦، رقم ٣٥٩، من المعية إلى الصدر الأعظم، في ٢٨ رمضان ١٣٢٢هـ / ٦ ديسمبر ١٩٠٤م.

السلطان عبد الحميد بنفس المضمون . [١]

وكانت صحف الآستانة قد نشرت في أواخر سبتمبر ١٩٠٤م أن سفير ألمانيا في الآستانة ذهب مع المندوب الحربي بالسفارة إلى طاشيوز فطاف حولها ثم دخلها وطاف أرجاءها ووقف على أحوالها [٢]، مما جعل انجلترا تهتم بالأمر إذ ترددت الأنباء أن السلطان سيمنح لألمانيا حق إنشاء محطة بحرية في طاشيوز، وهو الأمر الذي رأت انجلترا أنه سيؤدي إلى نتائج غير حسنة على السياسة الدولية، وذكرت الصحف الإنجليزية أن ألمانيا اتجهت إلى طاشيوز بعد فشلها في مراكش[٣].

أسند امتياز المعادن إلى اشبيديل الألماني، ولم تقم الدولة العثمانية بدفع أي مبالغ نظير استغلال محاجر الجزيرة إلى الخديو عباس حتى أكتوبر ١٩٠٦م، بل مارس أشبيديل سياسة جائرة في قطع الأشجار واستخراج الرخام، فجدد الخديو طلباته للباب العالي بصرف حقوق الوقف [٤]، وكوسيلة للتخلص من هذه المطالب قرر السلطان عبد الحميد إحالة المسألة إلى الجهات الشرعية المختصة[٥] وقام بادر عباس بمخاطبة " نظارة الأوقاف السلطانية " باعتبارها الجهة المنوط بها تنفيذ إرادة السلطان لإثبات حقوق الوقف في الجزيرة . [٦]

---

(١) ديوان خديوي تركي، وثائق إلى جهات، محفظة ٢، تلغراف إلى الأعتاب السنية في ١٧ شوال ١٣٢٤هـ / ٢٥ ديسمبر ١٩٠٤م.

(٢) الأهرام، ٢٣ سبتمبر ١٩٠٥م.

(٣) البصير، اللواء، ٩ أكتوبر ١٩٠٥م.

(٤) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٧، دفتر ٣٥ ج ١، رقم ١١٢، من الخديو عباس حلمي الثاني إلى الكاتب الأول بالقصر السلطاني، في ٢٦ شعبان ١٣٢٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٩٠٦م .

(٥) المصدر السابق، رقم ١١٦، من الخديو عباس حلمي الثاني إلى السلطان عبد الحميد الثاني، في ١٦ ذي القعدة ١٣٢٤هـ / ١ يناير ١٩٠٧م.

(٦) المصدر السابق، رقم ١١٧، من الخديو إلى الكاتب الأول بالقصر السلطاني، ورقم ١١٨، إلى نظارة الأوقاف السلطانية الهمايونية، في نفس التاريخ .

والحقيقة أن السلطان عبد الحميد لم تكن لديه نية لإجابة مطالب عباس أو منحه أي إيرادات من الامتيازات الممنوحة للألمان، ولذلك فقد عملت الحكومة العثمانية على إثارة قضايا فقهية وشرعية حول وقف طاشيوز، وذلك تجديداً لحملة كانت قد بدأتها في سنة ١٩٠٤م عندما أشيع أن السلطان أمر بحل وقف طاشيوز باعتباره من الأوقاف السلطانية التي تحل بأمر السلطان[١]، فأخذت حكومة الآستانة تروج نفس الحجج، وأن من حق السلطان أن يسترد ما وهبه سلفه ويفعل فيه ما يشاء ؛ لذلك كان أول الطلبات التي طلبتها محاكم الآستانة عند عرض القضية عليها صورة من فرمان تمليك طاشيوز — رغم أنه مفقود — لمعرفة شروطه، وهل يحق للخديو المطالبة بشيء مما يطالب به أم لا ؟ وقد اجتهد عباس للوصول إلى المستندات التي تدعم موقفه فأمر وكيله في الآستانة رشيد بك بالسعي بكل السبل للحصول على صورة من فرمان التمليك وحجج الوقف، واستعان رشيد بك بأحد الأشخاص الذي سافر إلى طاشيوز، وتمكن عن طريق الرشاوى والهدايا التي قدمها للقضاة العثمانيين والأهليين والتي بلغت ٥٠٠ جنيهاً من الحصول على صورة فوتوغرافية من هذه المستندات، وبعد ذلك جمع الخديو لجنة من المحامين الأجانب وبعض علماء الأزهر لمناقشتهم قبل السفر لعرض القضية أمام محاكم الآستانة، وعلى الرغم من أن إحالة المسألة إلى القضاء كان بأمر السلطان العثماني إلا أن الصحف التركية أخذت تردد أن الخديو هو الذي بادر برفع قضية ضد السلطان . [٢]

اتضح مما سبق أن الخديو عباس أقلقه الوجود الألماني في طاشيوز خوفاً على مصالحه المادية، أما الإنجليز فقد أقلقهم أن يكون للألمان أي تواجد في طاشيوز عسكرياً أو اقتصادياً، لأنه يهدد وجودهم في مقدونيا، ولذلك فقد عملت الصحف الإنجليزية على إيجاد رابطة مشتركة أو ذريعة تتمكن بها انجلترا من التدخل لرد طاشيوز للخديو بدعوى المحافظة على حقوقه باعتبارها حامية

(١) الأهرام، ٢٦ ديسمبر ١٩٠٤م.

(٢) الظاهر، ١٩ ديسمبر ١٩٠٦م.

حقوقه ومصالحه في مصر [١]، ولما كانت هذه الذريعة غير كافية فقد أشارت هذه الصحف أن انجلترا لجأت إلى " تمصير " مسألة طاشيوز تمهيداً للتدخل فيها، حيث رأى بعض المستشارين الإنجليز في مصر أن الخديو إذا كان يرغب في استعادة الجزيرة ووساطة الإنجليز فليحول إدارة طاشيوز إلى الحكومة المصرية بدلاً من الأوقاف الخديوية، وبذلك ستطالب انجلترا بإعادتها باعتبارها الوصية على الحكومة، وذلك بحجة أن منح الجزيرة لمحمد علي كان مكافأة له على الدور الذي قام به جيشه في حروب الحجاز، ولما كان هذا الجيش من المصريين فكان من الأولى ضم الجزيرة إلى ممتلكات الحكومة المصرية لا إلى أملاك أسرة محمد علي الخاصة، وقد فطنت الصحف المصرية لهذه الألاعيب التي تهدف إلى تمكين انجلترا من احتلال طاشيوز.[٢]

وأما الخديو عباس فقد اكتفى بالاستمرار في المطالبة بمنع الألمان من البحث في الجزيرة عن المعادن كما نرى في مكاتباته إلى الباب العالي في سنة ١٩٠٨م. [٣]

الإدارة العثمانية في طاشيوز :

كان أول عمل قام به أمين باشا متصرف قولة بعد استيلائه على إدارة طاشيوز أن عين رئيساً للمحكمة المدنية في الجزيرة [٤] ثم قام بعد ذلك بتعيين موظفي جباية الضرائب[٥]، وذكرت الصحف أن الأهالي قاموا بانتخاب أعضاء المجالس البلدية وأنهم أظهروا كل ارتياح وسرور في حين اكتفى مأمور الوقف (حاكم الجزيرة) بإعلان الاحتجاج على هذه التصرفات [٦]، كما قامت

(١) اللواء، المؤيد، ٥ ديسمبر ١٩٠٦م.

(٢) الظاهر، ١٩ ديسمبر ١٩٠٦م.

(٣) محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٩، ملف طاشيوز، من الخديو إلى باشكاتب المابين الهمايوني، في ٢٢ سبتمبر ١٩٠٨م.

(٤) الأهرام، ٤ يونيو ١٩٠٢م.

(٥) المقطم، ٢٩ مايو ١٩٠٢م.

(٦) الأهرام، ١٢ يونيو ١٩٠٢م.

الإدارة العثمانية في يونيو ١٩٠٢م بتعيين مدير لموانئ الجزيرة، وبذلك تمت السيطرة العثمانية على إدارة الجزيرة مما يعني أن الأمر انتهى، ولا مجال للتفكير في إعادتها للخديو . (١)

وفي أغسطس ١٩٠٢م قرر السلطان عبد الحميد تغيير الوضع الإداري لطاشيوز فأمر بتحويلها إلى سنجقية وإلحاقها بولاية سلانيك، وتعيين موسى قاسم (٢) متصرفاً عليها وكوسيلة لتخفيف معارضة الخديو لهذه القرارات أعلن السلطان الإبقاء على دخل الجزيرة للوقف بعد حذف النفقات الإدارية(٣) وعلى الرغم من ذلك فقد تواترت الأنباء في نوفمبر ١٩٠٢م عن اتفاق بين نظارة الأحراش والمعادن العثمانية مع إحدى الشركات لمنحها امتياز معادن طاشيوز، وأشيع أن الحكومة العثمانية تنوي دفع أي إيرادات من الأوقاف إلى الأميرة زبيدة هانم باعتبارها الناظر الشرعي على وقف قولة وطاشيوز . (٤)

وفي ديسمبر ١٩٠٢م قرر حاكم الجزيرة العثماني تأليف لجنة من ستة أشخاص للنظر في أمور الجزيرة، وتقرر أن تؤخذ جميع الوسائل لتعليم اللغة التركية للسكان، وإقرار نظام ضريبي عادل بدلاً من النظم التي كانت سبباً للاضطرابات، كما تقرر عدم جمع أي رسوم إضافية . (٥)

---

(١) الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٠٢م.

(٢) يذكر أحمد شفيق باشا أن اسمه موسى كاظم بك، أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج٢ ق١، ص ٤٠٠ .

(٣) الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٠٢م.

(٤) جهينة، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢م.

(٥) الأهرام، ٣٠ ديسمبر ١٩٠٢م.

مساعي الخديو عباس لاستعادة طاشيوز :

تركزت جهود الخديو عباس في هذه الفترة حول استعادة إدارة طاشيوز، ورفض أي أعمال تقوم بها الشركات اليونانية أو الألمانية للتنقيب عن المعادن في الجزيرة، وتتالت كتبه إلى الصدر الأعظم بهذا الخصوص [1]، ومن الجدير بالذكر أن الخديو كان يعتقد أن وراء موقف السلطان بخصوص طاشيوز هو السيد أبو الهدى الصيادي، وأنه يحرض كذلك الأميرة زبيدة للمطالبة بحقها في نظارة الوقف، ولذلك فقد أوعز الخديو إلى بعض أعوانه للنيل من الشيخ الصيادي فقاموا بطبع عدة رسائل لسبه والطعن فيه . [2]

وعمل الخديو على متابعة أحوال الوقف في الجزيرة فقرر في أغسطس ١٩٠٢م إيفاد أحمد شفيق باشا إلى طاشيوز لكتابة تقرير عنها، والوقوف على المشكلات التي تقيمها الإدارة التركية أمام الوقف، وأراد الخديو استبدال مأمور الوقف محمود بك رفعت بالكونت سورماني وهو إيطالي الجنسية ومن موظفي الديوان الخديوي حيث رأى أنه الأقدر على تلافي هذه الصعاب، وأثناء استعداده للسفر إلى طاشيوز تمكنت الحكومة التركية من السعي لدى إيطاليا لمنع سفره وفشل بذلك مخطط الخديو، وترتب على ذلك أن تدهورت علاقات الخديو بالمندوب العثماني في مصر الغازي أحمد مختار باشا فعمل الخديو على التقليل من شأنه بتغيير ترتيبه في المقابلات والاحتفالات الرسمية وهو الأمر الذي أدى إلى استياء الحكومة العثمانية . [3]

ومن الغريب أن الخديو طلب في أواخر سنة ١٩٠٣م من الصدر الأعظم تطبيق القرار الذي أصدره قبل ذلك بتحصيل رسم قدره قرشين عن كل ماعز في الجزيرة، وعلى الرغم من أن

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٧، دفتر ٣٦، رقم ٢٦٣، من الخديو إلى الصدر الأعظم، في ٢٩ رمضان ١٣٢٠هـ / ٢٩ ديسمبر ١٩٠٢م. ورقم ٢٧٠، في ٥ ذي القعدة ١٣٢٠هـ / ٣ فبراير ١٩٠٣م.

(٢) جهينة، ٢٠ ديسمبر ١٩٠٢م.

(٣) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٦، ١٥، ٢٣ .

هذا القرار كان السبب في الاضطرابات وضياع طاشيوز من الخديو إلا أنه أصر على تحصيله بل قرر زيادته ليصبح أربعة قروش في السنة الثانية وستة في السنة الثالثة، وعندما عارضت الإدارة العثمانية في الجزيرة ورفضت تطبيقه أرسل يشكوها إلى الصدر الأعظم .(١)

أثرت مسألة طاشيوز على العلاقات بين الخديو والسلطان، خاصة وأن الخديو اعتقد أنه قوبل مقابلة سيئة في زيارته للآستانة في سنة ١٩٠٣م (٢)، إلا أنه وجدت بوادر تحسن في العلاقات في سنة ١٩٠٤م وقيل أن السبب في ذلك أن السلطان عزم على استرضاء الخديو ليسهل له مسألة سكة حديد طرابلس(٣) وأشيع أن السلطان سيغتنم فرصة وجود الخديو في الآستانة ليضع حداً نهائياً ومرضياً لمسألة طاشيوز على طريقة ترضى المعية والمابين، ويكون بها حسم النزاع في المستقبل (٤) .

كان السلطان قد وعد الخديو بمنحه قصر " جبوقلي " على ساحل الآستانة الذي اعتادت أسرته أن تنزل فيه، إلا أن تأخير إصدار الحجج الخاصة بالقصر وتسليمها للخديو إضافة إلى قرار السلطان في أغسطس ١٩٠٤م بمنح أهالي الجزيرة حرية قطع الأشجار والانتفاع بها، وتوزيع الأراضي عليهم كسائر الإقطاعات في الدولة العثمانية أدى إلا تأخير الخديو لزيارته إلى الآستانة (٥) وعندما علم السلطان بذلك أرسل حجج القصر إلى الخديو الذي كان في هذا الوقت في زيارته السنوية لفيينا فلما وصلت إليه قرر السفر إلى الآستانة.(٦)

---

(١) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٧، دفتر ٣٦، رقم ٣٠١، من المعية إلى الصدر الأعظم، في ١٥ رمضان ١٣٢١هـ / ٥ ديسمبر ١٩٠٣م.

(٢) الأهرام، ٤ أكتوبر ١٩٠٤م .

(٣) مصر، ٢٩ يونيو ١٩٠٤م .

(٤) الجرائب المصرية، ٢١ يوليو ١٩٠٤م.

(٥) الأهرام، ٢٤ سبتمبر ١٩٠٤م.

(٦) الأهرام، ٢٦ سبتمبر ١٩٠٤م.

على الرغم من هذا التقارب وحصوله على قصر جبوقلي فلم ينقطع أمل الخديو في استعادة طاشيوز لإدارته، فإلى جانب تصديه لأي محاولات للمساس بحقوق الأوقاف ـــ كما رأينا ـــ فقد واصل مساعيه لاسترداد الجزيرة، ومن ذلك أنه طلب في سنة ١٩٠٦م من السلطان منحه ميناء الجزيرة باعتباره أنه في الأصل من أملاكه، إلا أن الدولة العثمانية رفضت ذلك بل قامت بخطوة أخرى لربط الجزيرة بسلانيك حيث منحت إحدى الشركات الألمانية امتيازاً بمد أسلاك التلغراف إلى طاشيوز [١]، وفي سنة ١٩٠٧م أوفد الخديو علي باشا آصف ـــ مدير الشرقية السابق ـــ إلى طاشيوز للوقوف على أحوالها ومراجعة حسابات الأوقاف، وأخذ الخديو يعمل على استمالة السلطان لإصدار قرار بإعادة الجزيرة إليه، إلا أن السلطان عبد الحميد أصر على رفضه لما علمه بوجود نوايا إنجليزية تطمع في احتلال طاشيوز متذرعة باسم مصر . [٢]

كما عارض الخديو قيام الحكومة العثمانية بإيفاد إحدى اللجان المكلفة بالبحث عن مكان يصلح لإنشاء سجن يسع أربعة آلاف سجين من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والتي وقع اختيارها على طاشيوز، وأوفد أحد أعوانه إلى الآستانة وطاشيوز للاعتراض على ذلك والمطالبة بحماية حقوق الوقف . [٣]

وفي سنة ١٩٠٨م جدد الخديو مطالبته للسلطان بإعادة الجزيرة [٤] كما قام في أكتوبر من نفس العام بزيارة إلى طاشيوز حرص خلالها على إظهار عطفه وحبه للأهالي وأنه مهتم بأمورهم، وقرر صرف مبالغ مالية للفقراء والعجزة كما تبرع بمبلغ خمسمائة جنيه

---

(١) المؤيد، ٥ ديسمبر ١٩٠٦م.

(٢) مصر، ١٩ يونيو ١٩٠٧، الظاهر، ٣٠ يونيو ١٩٠٧م.

(٣) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٨، دفتر ٣٨ ج ٣، رقم ١٤٣، من الخديو إلى الصدر الأعظم، في ٥ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ / ٦ مايو ١٩٠٨م.

(٤) الأخبار، ١٣ سبتمبر ١٩٠٨م .

عثماني لإحدى المستشفيات بالجزيرة . [1]

استأنف الخديو عباس مساعيه لإعادة الجزيرة بعد خلع السلطان عبد الحميد، خاصة وأن الحكومة الجديدة في تركيا طلبت استرداد قصر جبوقلي الذي منحه السلطان للخديو استرضاء له بحجة أن هذا القصر من أملاك وزارة المالية العثمانية وأنها تريد استرداده [2]، لذلك طلب الخديو استرداد الجزيرة على اعتبار أنها أخذت منه بغير حق [3] إلا أن الحكومة العثمانية رأت أن مطالبة الخديوي باسترداد الجزيرة من الأمور " غير المسوغة " الأمر الذي أدى إلى هجوم الصحف المؤيدة للخديو عليها وطالبتها باحترام الدستور ورد ما نزع أيام الاستبداد . [4]

احتلال اليونان لطاشيوز سنة ١٩١٢م:

بدأت نذر الحرب بين تركيا واليونان تظهر بوضوح في أواخر سبتمبر ١٩١٢م، وترددت تصريحات رئيس وزراء اليونان عن إصرار بلاده على الاستيلاء على جزر بحر إيجة ومنها طاشيوز، وبدأ العمل اليوناني لهذا الهدف بأن طلبت الحكومة اليونانية من الحكومة التركية منح بعض الحقوق للجزر[5]، وعلى الرغم من محاولات تركيا لتجنب الحرب مع اليونان لانشغالها بالحرب في البلقان إلا أن اليونان أعلنت الحرب على تركيا وعبر الجيش اليوناني الحدود العثمانية [6] وفي الأيام التالية قرر السلطان منح جزر بحر إيجة بعض الإصلاحات الإدارية والقضائية [7]، إلا أن الأسطول اليوناني

(١) الأهرام، ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨م.

(٢) الجريدة، ٣١ مايو ١٩٠٩م، ٢ يونيو ١٩٠٩م.

(٣) مصر الفتاة، ١٧ أكتوبر ١٩٠٩م.

(٤) الأفكار، ٢١ أكتوبر ١٩٠٩م.

(٥) مصر، ١ أكتوبر ١٩١٢م.

(٦) مصر، ١٥ أكتوبر ١٩١٢م .

(٧) المقطم، ١٩ أكتوبر ١٩١٢م.

بدأ حصار شواطئ تركيا وأرسل ملك اليونان إلى دول الاتحاد البلقاني رسائل : " يطلب فيها من الله أن يبارك الحرب الصليبية الجديدة لخلاص إخواننا المضطهدين " . (١)

وفي ١٨ أكتوبر ١٩١٢م استولى الجيش اليوناني على طاشيوز(٢)، وفي نوفمبر سنة ١٩١٢م أمضيت شروط تسليم سلانيك (٣)، وتقرر في الصلح المعقود بين اليونان وتركيا أن تتنازل تركيا عن جزر الأرخبيل وعن الحقوق التي تدعيها في جزيرة كريت.(٤)

بذلك خرجت طاشيوز من السيادة العثمانية، وأصبحت مطالبة الخديو عباس بها أمراً لا معنى له ويستحيل إجابته، ولذلك فقد ركز نشاطه في مطالبة حكومة اليونان بالمحافظة على حقوق الوقف في طاشيوز، وفي سبيل ذلك أرسل إلى الصدارة العظمى يطلب تزويده بنسخة من جميع الأوراق الخاصة بوقف قولة وطاشيوز بما يدعم حقوقه أمام اليونان(٥)، كما أوفد في سنة ١٩١٣م أحمد شفيق باشا مدير الأوقاف الخصوصية إلى الآستانة لنفس الغرض. (٦)

أما عن تصرفات الحكومة اليونانية تجاه الوقف في طاشيوز فقد استولت على أوراق وسجلات محكمة الجزيرة بالقوة، كما وضح جليا سير عمال الحكومة اليونانية مع الوقف

---

(١) مصر، المقطم، ٢١ أكتوبر ١٩١٢م .

(٢) ينظر :موقع www. Gothassos.com موضوع بعنوان :

The history of thassos Greece in the past years

(٣) مصر، ١١ نوفمبر ١٩١٢م.

(٤) مصر، ٢٤ ديسمبر ١٩١٢م.

(٥) ديوان خديوي تركي، وثائق إلى جهات، محفظة ٢، تلغراف من الخديوي إلى الصدارة العظمى، في ١٣ ذي الحجة ١٣٣٠ هـ / ٢٢ نوفمبر ١٩١٢ م.

(٦) عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة ٢٨، دفتر ٤٠، رقم ٢٠٤، من الخديو إلى الصدر الأعظم، في ٢ صفر ١٣٣٢هـ / ٣٠ ديسمبر ١٩١٣م.

واستعمالهم الطرق الجبرية في جميع معاملاتهم مع الوقف [1]، الأمر الذي أدى إلى تدهور إيـــرادات الوقف، والبيان التالي يلخص أثر الأحداث السابقة على إيرادات الوقف :

إيرادات مديرية طاشيوز في السنوات الموضحة

المبلغ بالجنيه	السنة
٤٦٤١	١٩٠١ قبل احتلال الدولة العلية
٢٩٥٠	١٩٠٣ في أثناء احتلال الدولة العلية
١٧٢٩	١٩١٣ في أثناء احتلال دولة اليونان [2]

(١) عابدين، الأوقاف، محفظة ١٦٩، مكاتبة من أمين إمام مدير أوقاف طاشيوز إلى مدير الأوقاف السلطانية، في ٢١ مارس ١٩١٥م.

(٢) ديوان خديوي تركي، وثائق إلى جهات، محفظة ١، وثيقة مفردة بدون تـــاريخ، وينظـــر أيـــضا : عابـــدين الأوقاف، محفظة ١٦٩، مذكرة من الأوقاف السلطانية عن جزيرة طاشيوز بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٢١م.

الخاتمة

بعد أن عرضنا لهذه الجوانب من تاريخ طاشيوز تحت إدارة حكام أسرة محمد علي يمكننا أن نخرج بعدد من الحقائق منها :

١ــ لقد وضح تماماً أثر العاطفة على إدارة محمد علي لطاشيوز ومعاملته لأهلها ؛ حيث عمل على توفير سبل الراحة لهم بدعوى أنه حصل عليها لاجتلاب الدعوات لا اكتساب الملذات، ولــذلك فقد اختلف أسلوب تعامله مع الإهالي تماماً عن أسلوبه عن شعب مصر فعمل على عــدم إرهــاق أهالي طاشيوز بمطالبه المالية، كما تصدى بكل حزم لأي مخالفات حاول رجال إدارته ارتكابهــا في طاشيوز .

٢ــ كان لبعد طاشيوز عن مصر أثر كبير على إدارة محمد علي فلم تكن أوامره تنفذ بنفس القوة والسرعة التي تنفذ بها في مصر، ورأينا ذلك واضحاً جلياً في عدد من المواقف والانتهاكات التي قام بها بعض حكام الجزيرة أمثال خليل أغا ومصطفى أغا.

٣ــ لم يشارك أهالي طاشيوز في أحداث الثورة اليونانية، وذلك بسبب السياسة الودية التي اتبعها محمد علي، خلافاً لما ذكرته بعض الدراسات، يدل على ذلك مساعدتهم لحاكم الجزيرة وضــباطه على الفرار من وجه الثوار اليونانيين والقراصنة الذين تمكنوا من الاستيلاء على طاشيوز، ويتــضح ذلك أيضاً من الكتب المتعددة التي كتبها الأهالي إلى الدولة العثمانية ومحمد علي بثبوتهم على الولاء والطاعة، واستعدادهم لأداء ما عليهم من الأموال والمقررات .

٤ــ استمر خلفاء محمد علي على نفس السياسة الودية تجاه أهالي طاشيوز، وكان الخديو عبــاس حلمي الثاني أكثرهم اهتماماً بها، ولم يكن هذا الاهتمام حباً في أهالي طاشيوز ــ كمحمد علــي ــ بقدر ما كانت رغبته في استغلال الجزيرة وخيراتها لمصالحه الخاصة، ودون باقي أمراء أسرة محمــد علي من المستحقين في وقف قولة .

٥ــ كشفت هذه الدراسة عن نماذج للفساد الذي كان سائداً في إدارة الخديو عباس للأوقاف، واستغلال إداراتها وإيرادتها لخدمة أهدافه ومغامراته ــ حادثة المركب جورج سنة ١٨٩٧م ــ مما كان سبباً في إهدار أموال الأوقاف، وكان سبباً كذلك في وقوع الاضطرابات في الجزيرة حتى انتهى الأمر باستيلاء الدولة العثمانية عليها .

٦ــ كانت مسألة طاشيوز من النقاط الساخنة في العلاقات المصرية العثمانية، خاصة أن الدولة العثمانية رأت أن سوء إدارة الخديو عباس وتكرار الاضطرابات قد يؤدي إلى تدخل قوى أوربية كروسيا وبريطانيا في المسألة مما يعد خطراً على الدولة العثمانية بسبب الموقع الحربي المتميز لطاشيوز

٧ــ كان لموقف السلطان عبد الحميد من مسألة طاشيوز أثر كبير على علاقة الخديو عباس بالإنجليز في مصر، فدخلت العلاقات بينهما مرحلة جديدة من الود والتفاهم لم يكن من الممكن أن تحدث لولا موقف السلطان من مسألة طاشيوز، ونذكر هنا أن موقف الإنجليز لم يكن لمجرد الرغبة في التقرب من الخديو، ولكن لأهداف سياسية خاصة ببريطانيا في مصر وفي مقدونيا، ورغبة في التصدي للأطماع الروسية والألمانية في الجزيرة، الأمر الذي أسبغ على الخلافات بين السلطان والخديو الصبغة الدولية .

٨ــ لم ييأس الخديو عباس من السعي لإعادة طاشيوز إلى إدارته، فكانت هذه المسألة نقطة مهمة في علاقاته بالدولة العثمانية منذ استيلائها على طاشيوز سنة ١٩٠٢م وحتى خلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩م، واستمر في بذل مساعيه حتى استولت عليها اليونان في أكتوبر سنة ١٩١٢م فاستأنف مساعيه من أجل إثبات حقوق أسرته في أوقاف الجزيرة واستعان في ذلك بالدولة العثمانية

رب سدد الخطى وبارك المسعى،،

الملاحق

ملحق رقم (١)

خريطة تبين موقع طاشيوز

الملحق رقم (٢)

المصدر : معية سنية تركي، ملخصات دفاتر، محفظة رقم ٦، دفتر ٧، رقم ٤٦، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٣٦هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٢٠م .

مرسوم من الجانب العالي إلى برستوسي [رؤساء المسيحيين] جزيرة طاشوز كبارهم وصغارهم وإلى عمدهم .

علمت من مفاد الكتاب الوارد من سعادة الأفندي القبوكتخدا أن سوء التفاهم القائم بينكم وبين رجال عسس الجزيرة قد أدى إلى اختلال النظام فسافر فريق منكم إلى استانبول، ولذتم بالأفندي المشار إليه، فلم يرق الأفندي المشار إليه تركهم الجزيرة لحلول أوان محصول الجزيرة، وكتب كتاباً مخصوصاً إلى صاحب العزة الأغا حاكم الجزيرة في هذا الشأن وأعاد إليه اللاجئين، ولا يخفى على الجميع أنما قبلنا إدارة الجزيرة المذكورة لا لاكتساب فوائدها بل لعمل الخير واكتساب المثوبات، فلا نرضى بأي وجه من الوجوه باستهداف رعاياها للظلم، ولا بتجريحهم من لدن أحد بدون مبرر .

من أجل هذا كتبنا كتاباً مخصوصاً إلى رجال العسس وصيناهم فيه بأن يلتزموا الأدب بعد ذلك، فلا يقترفن أفعالاً تعود على الرعايا بالضرر والخسارة، وأما أنتم يا برستوسي الجزيرة فعليكم أن ترجعوا إلى رشدكم وصوابكم فتقلعوا عن أخلاقكم وعاداتكم القديمة، وتبذلوا جهد طاقاتكم في الحصول على الوسائل التي تستلزم حماية الرعايا وصيانتهم وأمنهم وراحتهم، واعلموا أنه إذا حدث للرعايا أمر من الأمور وذهب أحدكم إلى القبوكتخدا حاملاً عريضة مختومة بختم الجزيرة فإن القبوكتخدا سيدفع النفقات التي يقوم بها أو ندفعها نحن إذا جاءنا، فلا تدخلوها من بعد في دفتر الجزيرة، بل بادروا إلى أخذها من القبوكتخدا إذا ذهبتم إلى استانبول، وحصلوها منا إذا جئتم مصر، وراعوا في كل حال واجبات الرعوية والتزموا الشرف والأدب في تأدية الخدمات بدقة واهتمام واحذروا تقويم الرعايا مباشرة أو بواسطة غيركم واجتنبوه كل الاجتناب، فإن لم تفعلوا

ذلك وتسلكوا الطريق المطلوب سلوكه أو جمعتم جموعاً من تلقاء أنفسكم بدون مبرر، وكلفتم الرعايا نفقات بدون وجه حق وأجترأتم على تقويمهم من لدنكم مباشرة أو بالواسطة فلآخذنكم بواسطة رجال أرسلهم ولأصلبنكم أمام أبواب بيوتكم لأقي الناس أذاكم، وقد أصدرنا مرسومنا هذا خاصة من ديوان مصر مشتملاً على الوصايا والتأكيدات وأرسلناه إليكم فعليكم أن تعملوا بموجبه ومقتضاه غير مبيحي العمل بما يخالف رضانا فتصونوا أنفسكم من الوقوع في الندم .

ملحق رقم (٣)

المصدر : عابدين، الأوقاف، محفظة ١٦٩.

الأوقاف السلطانية

جزيرة طاشيوز

أحتلت الدولة العلية جزيرة طاشيوز في سنة ١٩٠٥ فضاعت عقوده الوقف واختلت أداريه

أعترضت الخديوية على هذا الاحتلال وعملت احتجاجات وقتها مع الصدارة العظمى ولكنها لم تنتج فائده حتى وقعت الحرب البلقانيه واحتل اليونان جزيرة طاشيوز

فعل اليونان ما فعلته الدولة وزادوه بوضع يدهم على كافة الحقوق والإيرادات والأعشار وغيرها وسلبوا صفة موظفي أدارة الوقف

أدارة الوقف احتجت على كل هذه الأعمال ولكنها لم تأت بفائده

أيرادات الجزيره في سنتي ١٩١٢ و١٩١٣ بلغت ٤٤٦٤ ق أموال غير مربوطه وأجر أماكن وثمن زيوت وعشر الزيتون

المصروفات في السنتين المذكورتين بلغت ١٦٩٢٢ ق مالهيات خدمه ومصاريف الوابور والعساكر السودانيه ومكافآت ومصروفات

١٤ ديسمبر ١٩٢١

ملحق رقم (٤)

نمرة ١٠٥ عابدين
ملف نمرة ١٩٩٩ 19/7/1833
نمرة بدفتر الكتابة بوزارة ٩٩ سنة

س : أحمد نوري حاكم (ديودون) جزيرة طاشوز
بالي :

سيدي ومولاي سعادة صاحب الدولة والعناية والعاطفة والرحمة ولي النعم على الأمم كثير الألطاف والكرم ،

أنه سبق لي أن قدمت إليه ، صحبة بالأمر الصادر صحبة ، مرفقة وصورة دفتر ذكر فيها واردات جزيرة طاشوز وجاهاراظ ومنفقاتها لسنة ٩٩ والرتبات الشهرية المخصصة للمأمورين الخيرية التي أستأصلها والمعتمد عليها باسمنا وأنه إدارة الجزيرة المذكورة جارية على ما كانت عليه وأنه وواسط على هذا إلى موجبه منوط بأمر ولي النعم . ثم إنه اطلع على الأمر الذي استصدره وولفته منه فانتظام الصادرة لمصلي بمقتضاه ومتحل جاهاراظ الجزيرة ، وواردها الخاص منه إبتداء من سنة ١٢٤٩ لغاية فبراير سنة ١٨٣٣ الكتب كشفا صدقه ومعرفة المكلفة الشريعة والتوفيقية وهي الجزيرة ومجموع ما منفقات حاسة الجزيرة على تقاسيط الأزوال بعد نفقات التوفيقية الزيه إقديم خوصصوا فيه إبقاءاتهم وغيره غنم الجزيرة الذي أنه نسخ به باللغة الرومية وذكر فيه جاهاراظ الجزيرة المذكورة وحاسله إليه أهل الضيعة من الأمشاط والزيت وقدره إلى أعلاه مفصلا ومختصرا فانه الخاص وأنه هذا الكشف أمر وانتظام الواقع إلى إنقاء وجود الزيت وأنه الدفاتر التي خلفها إياكم السابق لم يتقيد فيها مطلقا بسنع العسل لسنة ٩٠ إلى سنة آلاف فرسه والمبلغ الفسخ لسنة ٩٦ إلى أن مصاحة وخمسة فرسنا فأجره حاسبه ليعلم إذا كانت هذه المبالغ يقبض في ذمة نعلم أحد المتلفين المذكورين مقداره في الدفاتر الموجودة التي لم يلتفت حسابها نظم أن المتأخر إليه المرجوع في يده شيء فط الرتب الكتب مقدمه في الكشف كما أنه فتجيبه أن المتأخر إليه أنفق نفقات الجزيرة ، والسنة سه حساب ٩٦ في مقابل سنة وأنه يعلم منه الكشوف

نسخة .

بيان مقادير النقود المخصصة في كل سنة لأخذ شاهد الزفت ، كرهم كما هو مسطور .

في الوظيفة العليا :			الرتبات السنوية فالمكلف المذكور :
٥٠٠	قلف من الزيت	١٠٠	منه جيه للمعلم
٣٠٠	« الصابون	٦٠	منه جيه للمعرف الأزوال
٦٥٠٠	لكل طالب علم ٦٠٠ درهم صفر	٠	« « الصابون
١٠٠	« عازم بيع درهم صفر لكل طالب علم	١٠٠	منه سير الأزوال
١٥	للأوقاف ربيعة فليل المنظر للأوقاف	١٠٠	« مطلب في الصابون
١	للعوذه كرطلان	٤١٠	
٣٠	لرئيس محاسبين للكتب كرطلان		مقدمه إلا رئيس بقطاء ابوخاذها كل سنة
٢٠	للعمارك الصابون كرطلان		للصيباه - نصيبهم لرئيس جوه في الكتب .
١٥	« إزوال كرطلان	٠٠	فقطاء الوجه
٢٠	لفتح الكتب كرطلان	٥٠	جيه
١٥	لرئيس مزاد الكتب كرطلان	٠	لباس سروال
١٠	للعريف الصابون كرطلان	٥٠	شربوس
١٥٠	للصباه الكتب المذكور رئيس الصباه	٠٠	صباه
٣٠	للعوازب وهم عشرة	٥٠	منديل رئيس
١٠	للصباه ربيعة فليل المنظر للأوقاف	٥٠	صابون للقدم
١٠	للكاتب كرطلان	٣٥٠	
٠	للغراسه كرطلان	٤٨٠٠	

بقدر له بإعطاء لمقدمة الجزاء من الصباه الموجوده في الكتب المذكور :
٥٠ لمأمور باب لكل سبعين

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

- محافظ الأبحاث، محافظ أرقام : ١٣٥، ١٣٩ .
- بحرا برا، محافظ أرقام : ٣، ٧، ٨، ١٥، ١٦، ١٨ .
- ديوان خديوي تركي، وثائق إلى جهات، محافظ أرقام : ١، ٢ .
- ذوات تركي، محفظة رقم ٢ .
- عابدين (سجلات / محافظ) :
- سجلات ورمزها (س ٥ / /)

– ملخصات الفرمانات السلطانية ورمزها (س ٥/١/) سجل رقم ١ .

– الصادر غير الرسمي بقلم تحريرات ورمزها (س٥/٤/) سجلات أرقام : ٣، ٤، ١٨ .

– الوارد غير الرسمي بقلم عرضحالات ورمزها (س٥/٢٢/) سجل : رقم ٦ .

دفتر الوارد الرسمي، ورمزها (س٥/٢٥/) سجلات أرقام : ٤،٥، ٦، ٧، ٨ .

- محافظ عابدين، ملخصات دفاتر، محافظ أرقام : ١، ٤، ٥، ٧، ١١، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٧، ٤٤ .

محافظ عابدين، الأوقاف، محافظ أرقام : ١٦٧،١٦٩ .

- معية سنية تركي، تراجم ملخصات دفاتر، محافظ أرقام ١، ٣، ٦، ١٦، ١٧،١٠٢ .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

- فهرست القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات في سنة ١٨٩٤م، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٥م.

ثالثاً : الكتب والمراجع :

- إبراهيم البيومي غانم (دكتور): الأوقاف والسياسة فى مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- إبراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- أحمد زكي بك : قاموس الجغرافيا القديمة، المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م.
- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن، مطبعة مصر، ١٩٣٦م.
- آرثر جولد شميث : الحزب الوطني (مصطفى كامل ـ محمد فريد) ترجمة : فؤاد دوارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.
- حقي العظم : تاريخ حرب الدولة العلية العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقي، ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م.
- رينيه قطاوي، جورج قطاوي : محمد علي وأوربا، ترجمة " ألفريد يلوز دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- عبدالجوادصابرإسماعيل (دكتور) دور مصر في الحرب العثمانية اليونانية (١٢٣٦هـ ـ

١٢٣٨هـ / ١٨٢١ ــ ١٨٢٣م) مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

-

- عبدالرحمن فهمي (دكتور) : النقود المتداولة في أيام الجبرتي، ندوة عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

- علي إبراهيم عبد اللطيف : علاقة مصر بتركيا ١٨٨٢ ــ ١٩١٤م رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨٠م.

- ليلى عبداللطيف(دكتورة) : الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨م.

- محمد فريد وجدي : دائرة معارف القرن العشرين، بيروت، تاريخ الفكر، بدون تاريخ .

- هنري دودويل : محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة : أحمد محمد عبد الخالق، علي أحمد شكري، مكتبة الآداب، بدون تاريخ .

رابعاً : قواميس و معاجم :

- سهيل صابان (دكتور) : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

- محمد علي الأنسي : قاموس اللغة العثمانية أو الدراري اللامعات في منتخبات اللغات .

- المنجد قاموس فى اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، ١٩٨٤م

خامساً : الدوريات :

- الأخبار : ١٩٠٨م.
- الأفكار : ١٩٠٩م.
- الأهرام : ١٩٠٠، ١٩٠٢، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٨م.
- البصير : ١٩٠٥م.
- الجريدة : ١٩٠٩م.
- الجوائب المصرية : ١٩٠٤م.
- الرائد المصري : ١٨٩٧، ١٩٠٢م.
- الرأي العام : ١٨٩٧م.
- السلطنة : ١٨٩٧م.
- الظاهر : ١٩٠٦، ١٩٠٧م.
- العصر الجديد : ١٩٠٥م.
- الكمال : ١٨٩٧م.
- اللواء : ١٩٠٢، ١٩٠٥م.
- المقطم : ١٨٩٤، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٩٠٢، ١٩١٢م.
- المؤيد : ١٩٠١، ١٩٠٥، ١٩٠٦م.
- الوقائع المصرية : ١٨٤٨م.
- جهينة : ١٩٠٢م.
- مصر : ١٩٠٧، ١٩١٢ م.
- مصر الفتاة : ١٩٠٩م.

سادساً : المواقع الالكترونية :

- www . Gothassos.com
- www. Wikipedia com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	
تمهيد	
دخول طاشيوز تحت إدارة محمد علي	
أحوال الجزيرة تحت إدارة محمد علي	
موقف أهالي طاشيوز أثناء الحروب اليونانية	
عودة إدارة محمد علي لطاشيوز	
انتزاع طاشيوز من محمد علي وإعادتها إليه	
عودة هجمات القراصنة على سواحل طاشيوز	
طاشيوز في عهود خلفاء محمد علي	
الخديو عباس حلمي الثاني وطاشيوز	
اهتمام عباس بطاشيوز	
حملة سنة ١٨٩٧م (المأمورية المخصوصة)	
صدى أسر المركب في مصر	
موقف الإنجليز من الحملة	
قضية المركب وأثرها على الأوقاف	

الموضوع	الصفحة
الخديو عباس يستمر في سياسته إزاء طاشيوز	
الحكومة العثمانية تقرر ضم طاشيوز	
أحداث مايو ١٩٠٢م وضم الدولة العثمانية لطاشيوز	
موقف الخديو عباس من ضم العثمانيين للجزيرة	
موقف الإنجليز من ضم طاشيوز	
الوجود الألماني في طاشيوز	
الإدارة العثمانية في طاشيوز	
مساعي الخديو عباس لاستعادة طاشيوز	
احتلال اليونان لطاشيوز سنة ١٩١٢م	
الخاتمة	
الملاحق	
فهرس المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	